الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) اذار 2010

سنمنح تراخيص جديدة للهاتف النقال من الجيل الثالث هذا العام

6-7

ما الذي حملته الدعايات الانتخابية من بعد اقتصادي؟

8-9

مديرة مركز بحوث السوق: تطالب بتفعيل قانون حماية المستهلك

كارلوس سليم المكسيكي ينتزع عرش مليارديرات العالم من غيتس

حذف الاصفار من الدينار بين الرفض والقبول

5

الاتحاد الاوروبي على وشك التوصل لصفقة انقاذ لليونان

11

رفع مؤشرات التنمية البشرية عامل ضروري لتجاوز التحديات الاقتصادية

14

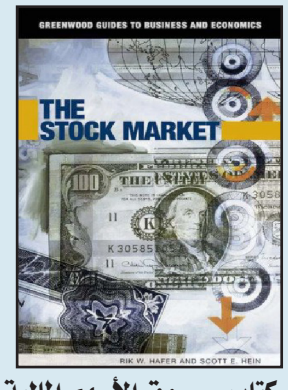

كتاب.. سوق الأسهم المالية (23)

الاقتصادي | العدد (1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) اذار 2010

تقرير : فرضية التوافق بين مؤسسات التمويل وشركات الطاقة باتت أكثر واقعية

□ الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

عد تقرير للطاقة القدرة على إيجاد الفرص الاستثمارية المتوازنة من حيث الجدوى والمدة والقيمة والقطاع الذي تنتمي إليه ومرونة وحدة الطلب على منتجاتها بالأمر الصعب في ظل الوقائع الجديدة التي أفرزتها الأزمة المالية والتي أوجدت حواجز مادية كبيرة بين طرفي المعادلة المالية والاقتصادية .

وعزا التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال اسباب ذلك الى أن مؤسسات التمويل دائمة البحث عن فرص استثمارية يمكن تمويلها في الظروف السائدة بعيدا عن تراجع مستويات السيولة المتوفرة للاقتراض لديها، في حين تخضع عملية التمويل من قبل شركات الطاقة إلى معادلة جدوى المشروع وحجم الإنتاج وأسواق المنتجات وأسعار المنتج النهائي إضافة إلى اختبار الكلف لتصل إلى مفارقة مفادها أن تتجه نحو الاقتراض لتمويل مشاريع الطاقة لديها أو تعتمد على مصادرها لانجازها.

واكد التقرير بقاء تقديرات الجدوى وتنويع مخاطر الاستثمار المباشر والحصول على تمويل متوسط التكلفة انها تميل لصالح قيام شركات الطاقة بالاتجاه نحو الاقتراض المباشر من مؤسسات التمويل المحلية والعالمية في الفترة القادمة مدعومة بمجموعة من العوامل الدافعة لهذا الاتجاه يأتي في مقدمتها أن قطاع الطاقة بجميع مكوناته يشهد توسعا كبيرا على حجم وعدد ونوع الشركات الداخلة والعاملة فيه وتنوع وتعدد مخرجاته وتزايد الطلب عليها آخذين بعين الحسبان أن مؤسسات التمويل في أنحاء العالم ستجد نفسها أمام خيارات وفرص استثمارية محدودة يأتي قطاع الطاقة في مقدمتها وبدرجة مخاطر اقل، ودرجة منافسة اكبر بين مؤسسات التمويل المختلفة.

وأوضح التقرير وضوح الاتجاه نحو تمويل مشاريع الطاقة خلال الفترة القادمة بالتمويل المباشر ينطوي على أهمية كبيرة لشركات الطاقة، ذلك أن لدى مؤسسات التمويل القدرة على تقدير الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع والعمل كمستشار مالي لتلك الشركات تبعا لمخزون الخبرة لديها في تقدير المخاطر الحالية والمتوقعة، الأمر الذي سينعكس إيجابا على الطرفين ويقلل من فجوة الثقة بالمشاريع على مستوى قيم التمويل وكلفها والضمانات الواجب توفرها للحصول على التمويل المطلوب، أضف إلى ذلك فإن التمويل المباشر لمشاريع الطاقة يحمل معه معطيات جديدة لنجاح التجربة وتعميمها، ما يعني وجود أسواق لتمويل مشاريع الطاقة في المستقبل تضيف عمقا وقوة لأسواق منتجات الطاقة القائمة حاليا وتتكامل معها في اتجاه تطوير وزيادة القدرات الإنتاجية للحقول العاملة والاتجاه نحو كل ما هو جديد لدى قطاع الطاقة.

واكد التقرير أن الاتجاه نحو التمويل المباشر لن يتعارض مع الدعم الحكومي المباشر لقطاعات الطاقة وبقائها الراعي الأول لتطوير وإنجاح هذا القطاع سابقا وحاليا وفي المستقبل،بل على العكس فان استمرار الإنفاق الحكومي ودخول مؤسسات التمويل بسيولتها إلى هذا القطاع سوف تعمل على انجاز العديد من المشاريع غير القابلة للانجاز في ظل الظروف الحالية إضافة إلى زيادة جدوى الاستثمار وعوائده تبعا للتكامل في الجهد والنظرة والهدف بين الأطراف الفاعلة التي ستؤدي حتما إلى التأثير إيجابا على المستهلك النهائي لمنتجات الطاقة على مستوى توفر المنتج واستقرار الأسعار والإمدادات وتنوع خيارات الاستهلاك تبعاً لتنوع المنتجات.

<u>ولخص التقرير أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع (في منطقة الخليج) على الشكل التالي:</u>

الإمارات

أعلنت دانة غاز (ش.م.ع)، أول وأكبر شركة إقليمية من القطاع الخاص في الشرق الأوسط تعمل في مجال الغاز الطبيعي، عن اكتشافين للغاز في دلتا النيل بمصر. ويقع الاكتشاف الأول في بئر "البنسية١" الواقع ضمن قطاع غرب المنزلة، حيث تم التوصل إلى ١١ متراً من السِّمك الصافي في طبقة كفر الشيخ، وبإنتاجية بلغت ١٠ ملايين قدم مكعب من الغاز الجاف يوميا، فيما يبلغ حجم الاحتياطيات القابلة للاستخراج من البئر ما بين ٨-١٣ مليار قدم مكعب من الغاز، وفقا للتقديرات الأولية. وتم تحقيق الاكتشاف الثاني في بئر "جنوب فاراسكور ١" الواقع في قطاع غرب المنزلة أيضا، حيث تم التوصل إلى ٢٠ متراً من السِّمك الصافي في طبقة أبو ماضي، و ١,٤ متر من السِّمك الصافي في طبقة كفر الشيخ. وتبلغ إنتاجية البئر نحو ١٦,٣ مليون قدم مكعب من الغاز مع المكثفات يوميا، فيما يبلغ حجم الاحتياطيات القابلة للاستخراج ما بين ٢٧-٥٧ مليار قدم مكعب من الغاز مع المكثفات المصاحبة وفقا للتقديرات الأولية. ومن المتوقع أن يتم ربط اكتشافي "البنسية١"، و"جنوب فاراسكور ١" إلى منشآت المعالجة في منطقة الوسطاني المجاورة مع نهاية العام ٢٠١٠.

من جهتها، يتوقع أن تزيد شركة بترول أبوظبي الوطنية(أدنوك) أنشطة الحفر للنفط والغاز ٥٠ في المئة هذا العام لدعم وتقوية الإنتاج، علما أن أدنوك حفرت نحو ٢٠٠ بئر تطوير في البحر والبر في ٢٠٠٩ وسيتم هذا العام حفر ٣٠٠ بئر على الأقل. ويشكل الحفر للنفط نحو ٧٥ في المئة من إجمالي أنشطة الحفر لأدنوك فيما يشكل الحفر للغاز النسبة المتبقية، كما أن غالبية الآبار التي تم حفرها هي آبار تطوير فيما عدا نحو عشرة في المئة هي آبار استكشافية وتقييمية، وتستخدم أدنوك أربع إلى خمس منصات حفر جديدة هذا العام.

يذكر أن الشركة كانت لديها ٣٠ منصة حفر تعمل في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ستضاف إليها المنصات الجديدة لزيادة الإنتاج.

وأرست أبو ظبي وشركة كونوكو فيلبس عقدا بقيمة ١,١ مليار درهم على مجموعة الجابر الوطنية لتنفيذ إنشاءات في مشروعهما الخاص بحقل شاه البري للغاز، وكان في وقت سابق التصريح بأن المشروع المشترك يعتزم ترسية عقود بقيمة عشرة مليارات دولار تقريبا في النصف الأول من عام ٢٠١٠ من أجل تطوير حقل الغاز، وستقوم مجموعة الجابر بتنفيذ أعمال البنية التحتية للمشروع بما فيها الطرق. ويشمل العقد بناء وحدات مختلفة يشملها مصنع تجميع ومعالجة الغاز من الآبار وإنتاج الغاز الطبيعي والغازات الطبيعية السائلة والمكثفات إضافة إلى سائل الكبريت النقي، وكانت شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) قالت أنها تتوقع ظهور أول إنتاج من المشروع المشترك في أواخر عام ٢٠١٣ أو أوائل عام ٢٠١٤. وهذا هو أول مشروع تنفذه الإمارات العربية المتحدة لاستغلال حقل للغاز الحامض، ويرتفع محتوي الحقل من ثاني اكسيد الكبريت الأمر الذي يجعل الإنتاج منه أكثر صعوبة من الاحتياطيات التقليدية، وسيقوم المشروع بمعالجة نحو مليار قدم مكعبة من الغاز من حقل شاه ويضخ نحو ٥٤٠ مليون قدم مكعبة من الغاز المعالج في شبكة الإمارات.

كما أبرمت شركة أبو ظبي لتكرير النفط (تكرير) عقود اتفاقية توسعة مصفاة الرويس التي تبلغ قيمتها ٩,٦ مليار دولار مع أربع شركات كورية لزيادة طاقة التكرير الإنتاجية للمصفاة. وتتضمن الاتفاقية أعمال الهندسة والإنشاء والتوريد لخمسة عقود رئيسة لمشروع توسعة مصفاة الرويس، وقد تم توقيع الاتفاقيات مع كل من شركة أس كي إنجينيرينغ آند كونستركشن لإنشاء وحدة تقطير النفط الخام والوحدات التابعة لها وشركة جي إس إنجينيرينغ آند كونستركشن كوربوريشن لتنفيذ أعمال وحدة التكسير المميع للزيوت الثقيلة والوحدات التابعة لها وأعمال المرافق البحرية وشركة سامسونج إنجينيرينغ كومبني ليميتد لتنفيذ أعمال التسهيلات الخارجية والمرافق وشركة دايو إنجينيرينغ آند كونستركشن كومبني ليميتد لتنفيذ إنشاء الخزانات وأعمال الأنابيب المرتبطة بها.

إيران

تقدمت إيران باقتراح إلى الكويت يفيد بأن يقوم البلدان معا بالتطوير والاستغلال المشترك لحقل أراش المتنازع عليه للغاز في الخليج، بحيث يتم التطوير والاستثمار والإنتاج والإدارة على أساس مشترك بين الطرفين المعنيين، وقد صرح مصدر إيراني بأن شركة النفط البحري الإيرانية أثرت اقتراح قيام شراكة

أوضح التقرير وضوح الاتجاه نحو تمويل مشاريع الطاقة خلال الفترة القادمة بالتمويل المباشر ينطوي على أهمية كبيرة لشركات الطاقة، ذلك أن لدى مؤسسات التمويل القدرة على تقدير الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع والعمل كمستشار مالي لتلك الشركات تبعا لمخزون الخبرة لديها في تقدير المخاطر الحالية والمتوقعة،

بدلا من المنافسة لتطوير هذا الحقل وكذلك حقول مشتركة أخرى للهيدروكربونات.

من جهة ثانية وقعت شركة حكومية إيرانية عقدا بقيمة ١٤٣ مليون دولار لشراء حفار نفط من الصين وتعتزم طلب شراء اثنين آخرين لاستخدامها في الخليج، وقد تم توقيع العقد الخاص ببناء حفار النفط مع وحدة تابعة لشركة الطاقة الصينية الحكومية (سي.ان.بي.سي.)، وستقوم الوحدة التابعة لشركة سي.ان.بي.سي بتسليم الحفار إلى شركة الشمال لحفر النفط خلال الأشهر الثمانية القادمة لاستخدامه في حقول النفط والغاز في الخليج.

قطر

تسلمت شركة ناقلات الناقلة (زرقا) وهي من أكبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال وأكثرها تقدماً من طراز كيوماكس وذلك في حوض بناء السفن التابع لشركة سامسونج للصناعات الثقيلة المحدودة في جزيرة جيوجي، كما تم تأجير "زرقا" إلى شركة قطر غاز للتشغيل المحدودة بموجب عقد طويل الأجل.

وتبلغ حمولة (زرقا) ٢٦٦،٠٠٠ متر مكعب، وتستخدم هذه الناقلة في شحن الغاز الطبيعي المسال الذي تنتجه شركة قطر للغاز المسال المحدودة (٤) والمعروفة باسم قطر غاز٤، إلى أسواق تتمركز بشكل رئيسي في أمريكا الشمالية والصين ودبي.

السعودية

تسعى شركة أرامكو السعودية حاليا لدى البنوك المحلية للحصول على ٤ مليارات دولار كجزء من تمويل مصفاة النفط المشتركة مع شركة توتال الفرنسية بمدينة الجبيل والبالغة تكلفتها ٩,٦ مليار دولار، حيث قدمت الشركة وثائق القروض المتعلقة بالمشروع، المسمى شركة أرامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات (ساتورب)، في ٢٧ فبراير/ شباط الماضي، وإن معظم البنوك تم الاتصال بها في هذا الصدد مع توقعات بأن يتم إبرام القروض في نهاية مارس/ آذار الجاري. ويبلغ حجم التمويل للمشروع نحو ٨,٣ مليار دولار منها ١,٤ مليار دولار مخصص للبنوك المحلية، و١,٤ مليار دولار للبنوك العالمية، و٢,٢ مليار دولار من وكالات تأمين الصادرات (ECA)، و٣,٣ مليار دولار من صناديق حكومية سعودية مثل صندوق التنمية الصناعي وصندوق الاستثمارات العامة.

الكويت

تمكنت شركة كويت انرجي المملوكة ملكية خاصة من العثور على النفط في حقل بمصر العربية، حيث تدفق النفط من بئر جديدة بمعدل أولي قدره ٢٨٠ برميلا يوميا. وتملك كويت انرجي حصة نسبتها ٧٥ بالمئة في الحقل، ويقع الاكتشاف في حقل برج العرب بالصحراء الغربية، وتباشر كويت انرجي مشاريع في سلطنة عمان واليمن ومصر وروسيا وأوكرانيا ولاتفيا وباكستان وكمبوديا، وتعتزم الشركة طرح أسهم للاكتتاب العام بنهاية ٢٠١٠.

تقدمت شركة ديلم الكورية بأقل الأسعار لإنشاء "خط الغاز الرابع" التابع لشركة البترول الوطنية بعد المنافسة مع خمس شركات كورية وشركتين أوروبيتين. يذكر أن آلية الترسية تستوجب أن تكون العروض مطابقة للمواصفات، وقد فضت لجنة المناقصات المركزية المظاريف ستقوم بتحويل هذه العروض إلى شركة البترول الوطنية. وسوف تبدأ البترول الوطنية بمراجعة المواصفات التي تقدمت بها (ديلم) الكورية وفي حال عدم مطابقتها يمكن الانتقال إلى العرض الثاني الأقل.

العراق

أبرم العراق اتفاقا مبدئيا مع شركتي سي.ان.او.او.سي وسينوكيم الصينيتين لتطوير حقول ميسان النفطية التي تبلغ طاقتها ٢,٥ مليار برميل، وسيتم توقيع الاتفاق النهائي مع الشركتين خلال الأيام المقبلة بعد موافقتهما على دفع رسوم للحكومة بواقع ٢,٣٠ دولار عن كل برميل من النفط يتم إنتاجه، وكانت شركتي سي.ان.او.او.سي وسينوكيم قد تقدمتا بعرض غير ناجح لحقول ميسان الثلاثة في المناقصة الأولى لعقود حقول النفط العراقية في العام الماضي، لكنهما قررتا منذ ذلك الحين قبول اقتراح الحكومة بدفع رسم ٢,٣٠ دولار عن كل برميل، وتوقعت الشركتان الصينيتان انتاجا قدره ٤٥٠ ألف برميل يوميا حين تقدمتا بعرضهما الأول في العام الماضي.

من جهة ثانية قام العراق بمد أجل مذكرة تفاهم مع رويال داتش شل بشأن مشروع للغاز الطبيعي في البصرة لمدة ستة أشهر بدءاً من مارس/ آذار ٢٠١٠، حيث ستستأنف المحادثات مع شل بعد الانتخابات. يذكر أن عقد شل أخذ الشكل النهائي بعد أن قبلت شل ملاحظات ومطالب العراق، ويعكف العراق على وضع اللمسات الأخيرة على المشروع الذي تقدر تكلفته بمليارات الدولارات بين شركة غاز الجنوب وشل وميتسوبيشي والذي سيستغل كميات هائلة من الغاز الذي يجري حرقه حاليا في السوق المحلية ولغرض التصدير.

د. منى تركي الموسوي

أقر مجلس النواب المنتهية ولايته مؤخراً عدداً من القوانين الاقتصادية التي تتعلق بحركة السوق وتعاملاته التجارية ولاسيما قانون حماية المستهلك في وقت أعرب عدد من المتعاملين والاقتصاديين عن تخوفهم بعدم جدية تطبيق هذه القوانين (المدى الاقتصادي) التقت مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد الدكتورة منى تركي الموسوي للحديث بشأن مديات التطبيق وفرص النجاح في الميدان.

مديرة مركز بحوث السوق: تطالب بتفعيل قانون حماية المستهلك

□ بغداد / علي الكاتب

× ما آليات تنفيذ القانون والاجراءات الجزائية والقانونية المترتبة على المستورد للسلع غير المطابقة للمواصفات؟

– انا مسرورة جدا لتشريع القانون المذكور في الدورة الحالية وعدم ترحيله الى الدورة المقبلة لانه كانت هناك خشية من تدويره الى مجلس النواب المقبل ولقد تم تشريعه بعد مخاض عسير استمر لاربع سنوات،اما الموضوع المهم الذي يثار الان وبقوة فهو عملية تفعيله وتطبيقه على ارض الواقع لان هدف القانون هو حماية المستهلك وصيانة حقوقه ودفع الضرر عنه،و قانون حماية المستهلك تضمن ثمانية حقوق عالمية مدرجة ضمن لوائح منظمات حماية حقوق المستهلك الدولية هي حق الامان والمقصود به ان تخضع بموجبه السلع للفحص والتحليل المختبري على وفق المواصفات القياسية المعتمدة،وحق الاختيار للمستهلك على وفق تنوع الخيارات امامه وحسب قدرته الشرائية مع عدم حدوث الاحتكار لسلعة ما في السوق ،وحق التعويض جراء الضرر من شراء سلعة ما اواستعمالها بالشكل الذي يؤدي الى حدوث مخاطر على حياة الانسان المستهلك ذاته او تعرضه الى التسمم ،وهنا يكون حقه في التعويض لان هناك بنوداً في القانون لاستقبال شكاوى المتضررين من المستهلكين والتي ترفع بدورها الى الجهات صاحبة القرار لتعويضه ،وكذلك حق المستهلك في معرفة مواصفات السلعة وأسعارها وتاريخ الإنتاج والنفاد والبطاقة الإعلانية او التي تعرف ببطاقة بيان السلعة ،وحق المستهلك في اشباع الاحتياجات الاساسية من الغذاء والدواء والخدمات الاساسية من ماء وكهرباء واتصالات وغيرها ،حيث نص القانون على وجود ممثلين عن تلك المؤسسات الخدمية في مجلس حماية المستهلك ،وحق التثقيف اذ توجه للمستهلك برامج تثقيفية وتوعوية ضمن ستراتيجية معدة لرفع مستوى الوعي الاستهلاكي لعموم المجتمع العراقي ،وهي من المهام التي تلقى على عاتق مجلس حماية المستهلك الذي يرتبط بمجلس الوزراء والذي يكون بذلك ممثلا من قبل جميع الوزارات بما فيها الصحة والتجارة والاتصالات والكهرباء والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وشركات القطاع الخاص وغرف التجارة ومنظمات حماية المستهلك وغيرها،وكذلك حق المستهلك في العيش في بيئة صحية سليمة خالية من الملوثات البيئية والاضرار الصحية ،وحق التمثيل اي من حقه اسماع صوته للجهات التنفيذية من خلال منظمات المجتمع المدني وتقديم شكواه الى اللجان التي تشكل ضمن مجلس حماية المستهلك.

× ما الذي تطالبون به في الوقت الحاضر بصدد القانون المذكور؟

– أطالب بتفعيل قانون حماية المستهلك وتطبيقه على ارض الواقع في الوقت الحاضر وان لا تطول المدة في ذلك لان المجلس بحاجة الى ايجاد آلية للتشكيل وتكوين نظامه الداخلي وما يتطلبه من وقت كاف ،واتمنى ان لا تطول تلك المدة لأكثر من ثلاثة اشهر وان تكون هناك خطوات عملية جادة لتنفيذ بنوده على ارض الواقع وتسمية اعضاء المجلس والبدء في اعداد النظام الداخلي له وتنفيذ بنود القانون.

× كيف من الممكن تطبيق القانون في ظل وجود منافذ حدودية مفتوحة على مصراعيها امام الجميع من دون وجود اجراءات رادعة بحق من يدخل سلعا غير جيدة؟

– في ما يخص موضوع عدم السيطرة على المنافذ الحدودية فالامر بحاجة الى توفر ارادة سياسية قوية لتحديد عدد تلك المنافذ التي تدخل منها السلع والبضائع بحيث لا تكون مفتوحة على مصراعيها كما هو الحال الان والابقاء على منفذ واحد او اثنين مع كل دولة تجاور العراق ،الا ان واقع الحال يشير الى وجود اكثر من منفذ حدودي لكل محافظة عن الاخرى وتسعى من خلاله الى ادخال اكبر قدر ممكن من السلع والبضائع وذلك لان القانون يتيح لها ان تخصص جزءا من ايرادات تلك السلع الى ميزانياتها الخاصة ،وهذا يعني اننا امام مشكلات لا تحل ألا بعد مرور مدة من الزمن للحد من تدفق تلك السلع من دون وجود ضوابط لذلك.

× نسمع ان هناك الكثير من الانتقادات يوجهها البعض للقانون الجديد بسبب وجود الكثير من الشروط الجزائية والغرامات والعقوبات فيه؟

– هذه الغرامات والعقوبات هي غير مجزية سواء من الغرامات المالية او العقوبة بالحبس لمدة معينة نصت عليها مواد وفقرات القانون ،لكن في الوقت ذاته من المهم فرضها لان التاجر سيكون امامه رادع في تكرار استيراد سلع اخرى غير مطابقة للمواصفات عندما يتعرض لأي مساءلة وان كانت بسيطة في الحد الادنى لانه عندها لا يرغب في تعريض سمعته للخطر واية شائبة تذكر له في السوق،الامر الذي يجعله يقلل من المخالفات في المستقبل وفي ذلك رادع ذاتي سيكون للتجار ذاتهم من شأنه التقليل من ظاهرة استيراد السلع الرديئة والحد من دخول الطارئين الى مهنة الاستيراد ،وكذلك رفع مستوى الناتج المحلي ومطابقته للمواصفات القياسية العالمية لان تطبيق قانون الجودة من شأنه خلق اجواء تنافسية بين المنتج المستورد والمحلي.

× ما نقاط الخلل وما فاته المشرع من بنود في القانون إن وجدت؟

– تقريبا القانون متكامل وصالح للتطبيق ولمدة من الزمن،ولنبدأ العمل فيه لنرى ايجابياته وسلبياته بعد التطبيق لان ذلك يرتبط بالتنفيذ الجيد ،خاصة انه نص على تشكيل لجان تفتيشية تعمل وفق صلاحيات واسعة ،لكن من جهة اخرى القانون اغفل ضم القضاء فيه، لان القضاء يجب ان يأخذ دوره في النظر في شكاوى المستهلكين المتضررين ،واقترح ان يكون القضاء ممثلا في المجلس لضمان تنفيذ القانون المذكور بصورة قضائية يمارس فيها اهل القضاء دورهم بفاعلية اكثر.

الاقتصادي | العدد (1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) اذار 2010

كارلوس سليم المكسيكي ينتزع عرش ملياردیرات العالم من غيتس

نيويورك / وكالات

أزاح الملياردير المكسيكي من أصل لبناني، كارلوس سليم الحلو، مؤسس عملاق البرمجيات العالمية مايكروسوفت، بيل غيتس، عن صدارة أثرياء العالم، ليتراجع الأخير للمرة الثانية فقط عن قائمة أثرى الأثرياء منذ عام ١٩٩٥، فيما ارتفع عدد ملياردیرات العالم إلى ١٠١١.

وتربع امبراطور الاتصالات المكسيكي، كارلوس سليم، على عرش الثراء العالمي بفضل ثروته التي بلغت ٥٣,٥ مليار دولار، وفقاً للتقرير السنوي الذي تصدره مجلة فوربس، المتخصصة في مجال المال والأعمال.

وهذه هي المرة الأولى التي لا يتربع فيها أمريكي على قائمة أثرياء العالم منذ عام ١٩٩٤، عندما اعتلى القائمة رجل الأعمال الياباني، كينغبين يوشياكي تسوتسومي، الذي اختفى من القائمة منذ ذلك الحين.

على أن الفارق بين ثروة سليم وغيتس ليس كبيراً، على الأقل وفق معايير الأثرياء، إذ لا يتقدم عليه سوى بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار فقط.

ويمكن لغيتس، الذي بلغت ثروته ٥٣ مليار دولار، أن يستعيد الصادرة إذا ازداد سعر سهم مايكروسوفت بمقدار دولار واحد.

وحل رجل الأعمال الأمريكي وارن بافت في المركز الثالث في عالم الثراء بثروة قدرت بنحو ٤٧ مليار دولار.

وأشارت المجلة إلى أن عدد ملياردیرات العالم ارتفع إلى ١٠١١، بعد أن كان قد تراجع في العام السابق إلى ٧٩٣ ملياردیراً، غير أنه يظل دون الرقم القياسي في عدد الملياردیرات الذي سجل في العام ٢٠٠٨، عندما بلغ عددهم ١١٢٥ ملياردیراً.

والأمر لا يقتصر على ارتفاع عدد الملياردیرات في العالم، بل إن ثرواتهم ازدادت عما كانت عليه في العام الماضي.

وبلغ حجم الأموال التي جمعها العشر الأوائل قرابة ٣٤٢ مليار دولار، بينما كانت في العام ٢٠٠٩ نحو ٢٥٤ مليار دولار فقط.

وتحتل الولايات المتحدة قائمة الدول في عدد الملياردیرات، إذ يبلغ عدد الملياردیرات من الأمريكيين ٤٠٣ ملياردیرات، أي نحو ٤٠ في المئة من إجمال ملياردیرات العالم، ويتركز معظمهم في مدينة نيويورك.

وتأتي الصين في المرتبة الثانية من حيث عدد الملياردیرات، متفوقة في ذلك على روسيا، فيما حلت تايوان رابعة وتلتها كوريا الجنوبية فهونغ كونغ ثم الهند.

وحققت تركيا قفزة في عدد الملياردیرات، إذ ارتفع عددهم من ١٣ ملياردیراً إلى ٢٨ ملياردیراً.

وبلغ عدد النساء من إجمالي ملياردیرات العالم ٨٩ ملياردیرة، نصفهن من الصين.

يشار إلى كارلوس سليم كان قد أطاح بغيتس في أغسطس/آب من العام ٢٠٠٧، بحسب تقرير لمجلة "فورتشين"، وبلغت ثروته آنذاك ٥٩ مليار دولار، فيما بلغت ثروة بيل غيتس حينها ٥٨ ملياراً.

وكارلوس سليم، ٦٩ عاماً، هو ابن مهاجر لبناني عمد خلال ثورة العام ١٩١٠ إلى شراء عقارات عدة في مكسيكو سيتي، عاصمة المكسيك،و بدأ حياته في شركة تأمين صغيرة، واجهت عثرات مالية صعبة خلال عام ١٩٨٠ عندما كانت المكسيك تعيش فترة من الانهيار الاقتصادي.

غير أن سليم أعاد تنظيم أوضاع شركته، ووسع في وقت لاحق استثماراته لتشمل حصصاً في سلسلة متاجر معروفة واستثمارات فندقية.

وقال ستيف فوربس الرئيس التنفيذي لمجلة فوربس في مؤتمر صحفي: "الاقتصاد العالمي يتعافى وهو ما ينعكس فيما ترونه في قائمة هذا العام، الاسواق المالية حققت ايضا تحسنا مدهشا مقارنة مع الانخفاضات التي كانت قبل نحو عام مضى خاصة في الأسواق الصاعدة."

ونما عدد الملياردیرات في منطقة آسيا والمحيط الهادي بنسبة ٨٠ في المئة ليصل الى ٢٣٤ وتضاعف صافي ثرواتهم تقريبا ليصل الى ٧٢٩ مليار دولار وهو ما عزته فوربس الى "تنامي اسواق الاوراق المالية في المنطقة وعدة اكتتابات عامة كبيرة خلال العام الماضي."

وكان الرابح الاكبر في القائمة قطب صناعة التعدين البرازيلي ايكي باتيستا (٥٣ عاما) بثروة تبلغ ٢٧ مليار دولار ارتفاعا من ٧,٥ مليار. وحقق مكاسبه من الاكتتابات العامة الاولية لشركات عدة. ويخطط لطرح شركته لبناء السفن وخدمات البترول (او.اس.اكس) الاسبوع القادم في اكتتاب من المتوقع ان يجني ٥,٦ مليار دولار والذي سيكون ثاني اكبر اكتتاب عام في البرازيل على الاطلاق. ومن بين ٩٧ ملياردیرا دخلوا للمرة الاولى الى قائمة فوربس هناك ٦٢ من اسيا بينما للمرة الاولى اصحبت الصين الان موطنا لأكبر عدد من الملياردیرات خارج الولايات المتحدة.

فقد ارتفع عدد الملياردیرات من أبناء الصين الى تسعة وثمانين، وعدد أصحاب المليارات داخل الصين الى أربعة وستين.

وقالت مجلة فوربس إن الازدهار العالمي الذي نشهده منذ مطلع الثمانينيات الذي خرج عن المسار مؤقتا في ٢٠٠٧ يبدو الان وكأنه يعود الى المسار.وجاءت نيويورك في صدارة مدن الملياديرات وبها ٦٠ ملياردیرا تليها موسكو وبها ٥٠ ثم لندن وبها ٣٢، وبلغ عدد الملياردیرات في آسيا هذا العام ٢٣٤ مقابل ٢٤٨ في أوروبا.

اوبك تستعد للاحتفاظ بحصصها الانتاجية

لندن / (اف ب)

يتوقع ان تبقي منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) التي ستجتمع غداً الاربعاء في فيينا، على حصصها الانتاجية كما هي الا اذا حصلت مفاجأة كبرى، فيما تثير اسعار النفط حاليا ارتياح المنتجين مع استمرار القلق بشأن الاستهلاك.

و اعلن وزير الموارد الطبيعية في الاكوادور جيرمانيكو بينتو الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لاوبك حاليا، ان المنظمة التي تحتفل هذه السنة بمرور نصف قرن على وجودها، ستبحث مجددا الاربعاء في وضع السوق، معتبرا "ان لا ضرورة لاجراء تغيير في السياسة".

وقال وزير الطاقة القطري عبدالله بن حمد العطية الاسبوع الماضي لوكالة فرانس برس: "اعتقد انه لن يكون هناك تغيير، ان السوق تعمل بشكل جيد جدا ونرى ان المخزونات مرتفعة، ولا توجد حركة ذعر ولا نقص او مشكلة في العرض".

واضاف: "ما من داع لتخفيف العرض ولا لزيادته".

وادلى وزيرا النفط الليبي والجزائري بتصريحات تذهب في الاتجاه نفسه مؤخرا. ويبدو ان الكارتل الذي يضخ ٤٠٪ من الذهب الاسود في الاسواق العالمية ينحو باتجاه الابقاء على حصصه مع ان وزير البترول والثروة المعدنية السعودي علي النعيمي الذي تعد بلاده من ابرز اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط، لم يسمع صوته بعد،أما المحللون فهم يراهنون من دون استثناء على بقاء الوضع الراهن.

وقال ديفيد هفتون من مكتب بي في ام "لا يوجد اي احتمال لكي تزيد اوبك عرضها".

وفي الواقع، فان كل ثوابت السوق متوافرة لكي لا تغير منظمة الدول النفطية النافذة شيئا في المعادلة، لا سيما وان اسعار النفط التي تتراوح منذ ستة اشهر بين ٧٠ و٨٠ دولارا للبرميل ترضي المنتجين الذين يعتبرونها مثالية لمواصلة الاستثمار.

اما بالنسبة للامدادات، فهي تبدو اكثر من كافية لتلبية حاجات المستهلكين. وعلى العكس، فقد حذرت اوبك في تقريرها الاخير من انها تخشى فائضا قد يتفاقم في الفصل الثاني الذي يتميز عموما بتراجع الطلب. ولخص جايسون شنكر من مؤسسة برستيج ايكونوميكس الوضع قائلا: "فيما ينتقل الانتعاش الاقتصادي الى السرعة القصوى وتتجاوز الاسعار الـ ٨٠ دولارا للبرميل، لن يخفض اعضاء الاوبك حصصهم. وفي الوقت نفسه، فان المخاوف في اسواق الديون والبطالة المرتفعة في الولايات المتحدة والتوازن المتراخي بين العرض والطلب، ستردع اوبك عن رفع مستويات" انتاجها.

وكانت الحصص الانتاجية حددت بـ ٢٤,٨٤ مليون برميل في اليوم اثناء اجتماع وهران (الجزائر) في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولوقف التراجع الكبير في الاسعار التي تدنت في خلال خمسة اشهر من ١٥٠ دولارا الى اقل من ٤٠ دولارا للبرميل، اتخذت اوبك القرار بسحب ٤,٢ ملايين برميل من السوق.

الا ان احترام هذا المستوى الرسمي يبدو الموضوع الرئيس الذي يمكن ان يطغى على الاجتماع. فمع مرور الاشهر، تهّرب المنتجون من التزاماتهم بغية الاستفادة من ارتفاع الاسعار وبدت انغولا ونيجيريا وايران الاقل انضباطا.

وبحسب وكالة الطاقة الدولية، فان ١١ دولة تخضع لنظام الحصص (باستثناء العراق) انتجت ٢٦,٧ مليون برميل في اليوم، اي بتجاوز ١,٨٦ مليون برميل في اليوم مقارنة بالهدف الرسمي.

وقد ضخت المنظمة مع احتساب العراق ٢٩,٢ مليون برميل في اليوم، وهي اكبر كمية من النفط منذ ١٤ شهرا.

وكان رئيس الوفد الليبي شكري غانم اعلن مطلع اذار/مارس "قبل التفكير باي زيادة او اي خفض للانتاج، يجب اولا احترام الحصص المحددة" من اوبك.

واعتبر جايسون شنكر "ان بيان الاجتماع قد يتضمن تشجيعا لكي تنضم الدول الاعضاء الى سقف الانتاج المحدد لها".

البحرين تنفي تأثرها بأزمة دبي وسياستنا المالية (محافظة)

المنامة / CNN

نفى محافظ البنك المركزي البحريني، رشيد المعراج، وجود تأثير مباشر لأزمة ديون شركات مملوكة لحكومة دبي على الاقتصاد البحريني، وقال إن الانعكاسات الوحيدة ستكون غير مباشرة، من خلال شح السيولة المتوقع بالخليج وارتفاع كلفة الإقراض.

واعتبر المعراج، في حديث لبرنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN" أن قيام المصرف المركزي البحريني بالسيطرة على مصرفي "أوال" التابع لمجوعة "السعد" السعودية، و"المؤسسة المصرفية العالمية" التابعة لمجموعة "القصيبي" بعد تعثرهما كان خطوة صحيحة جاءت بعد دراسة وافية للتقارير المتعلقة بهما. ولدى سؤاله عن الخسائر الأخيرة المعلنة في البيانات المالية لبعض المصارف البحرينية، وعلى رأسها "بيت التمويل الخليجي" و"أركابيتا،" وإمكانية أن يدل ذلك على استمرار الأزمة المالية في مصارف المنطقة رأى المعراج وجود تباين بين أداء البنوك البحرينية. وقال المعراج: "في بعض المصارف الاستثمارية كانت هناك خسائر أكبر من المصارف العادية بسبب دخولها أسواق الاستثمار في قطاع الأصول المالية والعقارات، وبالتالي مع تراجع قيمة هذه الأصول بدت التأثيرات على موازناتها."

واضاف المعراج: "أريد أن أؤكد أننا في البحرين نطبق سياسة مالية محافظة، فنسبة الدين العام للناتج القومي لا يتجاوز الـ ٢٠ في المئة، وفي حال كان هناك من تأثير لأزمة دبي فسيكون على شكل شح في السيولة بالخليج يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإقراض للبعض."

وفي قضية المصارف العائدة لمجموعة "السعد" و"القصيبي،" تجنب المعراج الرد المباشر على حقيقة أن تلك المؤسسات كانت مسجلة كمصارف من دون أن تمارس العمل المصرفي بشكل كامل، وقال إن المهم كان طبيعة الأحداث التي جرت في مصرفي "أوال" و"المؤسسة المصرفية العالمية." وأوضح المعراج: "عندما ظهرت مؤشرات وجود مشاكل في المصرفين، سيطر عليهما المصرف المركزي وعيّن إدارات خاصة بعد تحقيقات معمقة، وبعض التقارير التي صدرت كانت مدروسة بشكل جيد."

واعتبر المعراج أن الدروس التي تعلمها العالم من الأزمة المالية العالمية تتمثل في وجوب دراسة كيفية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية من جهة، وتعزيز الحوكمة فيها من جهة أخرى، معتبراً أن مجمل الأزمة الاقتصادية كانت ناجمة عن إهمال هذه المعايير.

وزيرة الاقتصاد الفرنسية لا تتوقع اتخاذ قرار بشأن اليونان

نيويورك (رويترز)

قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاجارد انها لا تتوقع اتخاذ وزراء مالية منطقة اليورو اي قرار بشأن تقديم مساعدة مالية لليونان خلال اجتماعهم هذا الاسبوع.

وقالت لاجارد للصحفيين في بيان صحفي في ليسيه فرانسيه في نيويورك: "أنني لا أتوقع بالتأكيد اتخاذ اي قرار او الضغط على اي زر او اختيار اي زر للضغط عليه لانه امر سابق لاوانه تماما."

واضافت لاجارد ان اليونان "حققت انجازا كبيرا" بالخطوات التي اتخذتها لمعالجة ازمتها المالية.

وقال مصدر في الاتحاد الاوروبي لرويترز في وقت سابق ان من المرجح ان يتفق وزراء مالية منطقة اليورو يوم الاثنين على مبادئ ومعايير لمساعدة اليونان ماليا اذا تطلب الامر لكن مع ارجاء تحديد أي مبالغ الى أن تطلبها اليونان.

وذكرت صحيفة جارديان البريطانية ان المساعدة التي ستتاح قد تصل الى ٢٥ مليار يورو. وتحتاج اليونان الى اقتراض ٥٣,٢ مليار يورو (٧٣,٢ مليار دولار) في عام ٢٠١٠ كله.

الحريري يبيع ٥,٦ مليون سهم من حصته بالبنك العربي

دبي / وكالات

أعلنت سوق الأسهم الأردنية أن شركة بريطانية اشترت ٥,٦ ملايين سهم في البنك العربي تعود ملكيتها لرجل الأعمال اللبناني بهاء الدين الحريري، في صفقة قيمتها نحو ٨٧ مليون دولار أمريكي.

وبهاء الدين الحريري هو الابن الأكبر لرئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، الذي اغتيل في بيروت عام ٢٠٠٥، كما أنه شقيق رئيس الوزراء اللبناني الحالي سعد الدين الحريري.

وأوضحت بيانات بورصة عمان أن الجهة التي اشترت الأسهم هي شركة "فاراس إنك"، وجنسيتها جزر العذراء البريطانية لتظهر في مركز إيداع الأوراق المالية بملكية نسبتها ١,٠٤٩في المئة، وهي نسبة الملكية نفسها التي كان يمتلكها الحريري. ويملك الحريري استثمارات عدة في دول عربية، وكان اشترى حصة تبلغ خمسة في المئة في شركة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو،" العام الماضي. واشترى الحريري ما قيمته ٩٢,٤ مليون دولار من أسهم "كيبكو،" بينما ذكرت الشركة في بيان أن الحريري أصبح الآن أكبر مساهم في أكبر شركة استثمار كويتية من حيث الأصول.

الاتحاد الاوروبي على وشك التوصل لصفقة انقاذ لليونان

فيينا – برلين / وكالات

يوشك الاتحاد الاوروبي على التوصل لاتفاق بين اعضائه على خطة انقاذ بمليارات يورو لانقاذ الاقتصاد اليوناني، كما ذكر مسؤولون كبار لبي بي سي.

وستوفر خطة الانقاذ قروضا وضمانات لليونان اذا طلبت المساعدة لسد العجز، حسب ما ذكر مراسل بي بي سي في بروكسيل جيفين هويت.

وتبلغ نسبة عجز الميزانية في اليونان اكثر من اربعة اضعاف ما تسمح به القواعد الاوروبية وتحاول الحد منه باتخاذ اجراءات تقشفية ادت الى غضب شعبي،وأضرت ازمة ديون اليونان بشدة بالعملة الاوروبية الموحدة، (اليورو).

وتدعم المانيا وفرنسا الاتفاق، فيما لن تكون هناك اي مساهمات من بريطانيا او غيرها من اعضاء الاتحاد الاوروبي خارج منطقة اليورو.

وستتم صياغة الصفقة بطريقة تتفادى القواعد التي تنظم مالية دول اليورو وتحظر انقاذ اي بلد على وشك الافلاس.

وستكون اي خطة انقاذ مثيرة للجدل في المانيا بشكل خاص، حيث توجد معارضة قوية لانقاذ اليونان.

وعلى الخطة ايضا ان تتفادى احتمال الطعن فيها قانونيا في المحكمة العليا بالمانيا.

وكانت الخطوات التقشفية التي اتخذتها الحكومة اليونانية ادت الى احتجاجات

واضاربات عامة. وتنص قواعد الاتحاد الاوروبي على ان اي دولة عضو في منطقة اليورو لا يجب ان تتجاوز نسبة العجز في ميزانيتها ٣ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

وتعهدت اليونان بخفض نسبة العجز من ١٢,٧ ٪ الى ٨,٧ ٪ في غضون ٢٠١٠.

وتهدف خطة خفض العجز طويلة الامد الى الوصول بالعجز الى نسبة ٣ في المئة بحلول ٢٠١٢.

وبسبب المخاوف بشأن ديونها الهائلة، اصبح اقتراض اليونان مكلفا جدا، نتيجة ارتفاع الفوائد بسبب المخاطر، اكثر من اقتراض اي دولة اوروبية.

في غضون ذلك قال حلفاء سياسيون للمستشارة الالمانية انجيلا ميركل ان على اليونان التفكير في بيع بعض جزرها غير المأهولة لخفض ديونها.

ونقلت صحيفة بيلد اليومية الالمانية عن جوزيف شلارمان وفرانك شيفلر قولهما ان على الدولة اليونانية بيع نصيب من كل ما تملك من اصول لتوفير المال.

ومن المقرر ان يلتقي رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو المستشارة الالمانية في وقت لاحق من هذا الاسبوع لمناقشة ازمة ديون بلاده.

واعلنت حكومة باباندريو بالفعل خطة تقشف صارمة لمواجهة الازمة.

وجاء العنوان الرئيسي لصحيفة بيلد "ايها اليونانيون المفلسون بيعوا جزركم والاكروبول ايضا".

وبرغم غرابة التصريحات، الا انها اتت من اثنين من كبار السياسيين في بلد هو اكبر اقتصاد في اوروبا.

فشلارمان عضو بارز في حزب ميركل الديموقراطي المسيحي وشيفلر عضو برلمان عن حزب الديموقراطيين الاحرار، الشريك الاصغر في تحالف يمين الوسط.

واكد الاثنان لبي بي سي انهما يريدان فتح نقاش بشأن ما على اليونان فعله لمساعدة نفسها ودعم اليورو المتدهور. وقال شلارمان ان من يواجه الافلاس عليه ان يبيع كل ما لديه ليدفع لدائنيه، ونصح ميركل بالا تعد بمساعدة مالية عندما تلتقي باباندريو في برلين.

وحسب نتائج استطلاع نشرت الخميس يرى ٨٦ في المئة من الالمان انه لا يجب ان يساعد الاتحاد الاوروبي اليونان في ازمة ديونها.

وصحيح ان بحر ايجة يضم بعضا من اثمن اصول البلاد، اذ هناك نحو ٦ الاف جزيرة منها ٢٢٧ فقط مأهولة. ويملك معظمها اثرى اثرياء العالم.

الصين ترفض الانتقادات الامريكية بشأن سعر صرف اليوان

بكين / وكالات

رفض رئيس الحكومة الصينية وين جياباو الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة الى بكين والتي تقول إن الصين تتعمد الابقاء على قيمة عملتها منخفضة من اجل دعم صادراتها. وقال وين إن الحفاظ على استقرار العملة الصينية اليوان يعتبر "مساهمة مهمة" في تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة التي يمر بها.

واضاف رئيس الحكومة الصينية الذي كان يتحدث عقب انفضاض جلسات مؤتمر الشعب العام التي انعقدت في قاعة الشعب الكبرى بالعاصمة الصينية بأن التأزم الذي شهدته مؤخرا علاقات بلاده مع الولايات المتحدة يجب ان تتحمل مسؤوليته واشنطن بسبب قرارها بيع الاسلحة الى تايوان وسماحها للزعيم الديني لبوذيي التبت الدلاي لاما بزيارة البيت الابيض واللقاء بالرئيس الامريكي.

وتعتبر بكين الدلاي لاما شخصية انفصالية تسعى الى فصل اقليم التبت الصيني عن جسد الوطن الام.

يذكر ان اعضاء في الكونجرس الامريكي ومجموعات الضغط التجارية الامريكية يقولون إن الحكومة الصينية تتعمد ابقاء قيمة اليوان على مستوى يقل باربعين في المئة عما يجب ان تكون مقابل الدولار.

انتهاك سيادة

وقال وين للصحفيين الاسبوع الماضي : "لا اظن ان قيمة اليوان مخفضة عمدا، علاوة على ذلك، نحن نعارض ما درجت عليه بعض الدول من توجيه اصابع الاتهام الى الدول الاخرى او محاولة الضغط عليها لاجبارها على رفع اسعار عملاتها." يذكر ان اليوان (واسمه الرسمي رين مين بي، اي عملة الشعب) كان مربوطا بالدولار حتى عام ٢٠٠٥، عندما قررت الحكومة الصينية السماح لقيمته بالارتفاع لنحو عشرين في المئة. الا ان الصينيين اعادوا ربط عملتهم بالدولار في عام ٢٠٠٨، بعد ان ادت الازمة الاقتصادية العالمية الى انخفاض الطلب على البضائع الصينية مما ادى الى اغلاق الكثير من المصانع في الصين.

وقال وين ردا على سؤال لاحد الصحفيين بخصوص التأزم الذي اعترى العلاقات مع واشنطن مؤخرا: "إن مسؤولية التدهور الخطير الذي اصاب العلاقات الصينية الامريكية لا تتحملها الصين، بل يجب ان يتحملها الجانب الامريكي."

وكانت واشنطن قد صادقت في شهر يناير/كانون الثاني الماضي على صفقة اسلحة قيمتها ٦,٤ مليار دولار لتايوان كانت قد وضعت اسسها ادارة بوش السابقة.

الاقتصادي | العدد (1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) اذار 2010

رئيس مجلس الأمناء في هيئة الإعلام والاتصالات لـ(لمدى الاقتصادي):

سنمنح تراخيص جديدة للهاتف النقال من الجيل الثالث هذا العام

■ حوار /جاسم الإمارة

هيئة الاعلام والاتصالات مؤسسة تضطلع بمهمة تنظيم عمل الاتصالات والاعلام وقد شاب عملها الكثير من الاعتراض والانتقاد بسبب تداخل عملها مع وزارة الاتصالات وان كان لكل منهما ساحة عمله. (المدى الاقتصادي) التقت الدكتور صفاء الدين ربيع رئيس مجلس الامناء لهيئة الإعلام والاتصالات وحاورته عن الدور الذي تضطلع به الهيئة في قطاع الاتصالات.

• ماذا بشأن الترددات الممنوحة للفضائيات والمحطات الارضية العاملة في العراق، وهل هناك ضوابط تحدد هذه العملية؟

– السؤال ذو شقين الاول يتعلق بالقنوات الفضائية خاص بشركة الاقمار الصناعية التي تعطي الترددات من قبلها والهيئة غير معنية بمنح الترددات اما بالنسبة للمحطات الارضية هناك طيف ترددي يسمح فيه وهي حزمة (BHF)و (UHF) وهناك اكتضاظ في بغداد ولايوجد مجال لاعطاء تردد للمحطات الراديوية FM الا ان هناك مجالاً في المحافظات وتمنح وفق ضوابط قانونية تفرض الالتزام بها لغرض منح هذه الترددات.

• كيف تنظرون الى وجود مدينة اعلامية، وهل ان الاستثمار في الاعلام مجد؟

– الحقيقة ان موضوع الاستثمار يتلقى كل الدعم والتشجيع من قبل الهيئة كونه يؤدي الى خدمة للبلد في مجال الاتصالات وقد تم تقديم طلبات لمشروع تأ سيس المدينة الاعلامية من جهات اعلامية الاولى باسم (بغداد) والثانية (المدى) ونحن بدورنا نولي اهتماما خاصا لهذه المشاريع كونها ترفد الحركة الاعلامية وتنظم العمل الاعلامي وتقدم معلومات قد لا تكون موجودة في العراق ولا زال الموضوع بين الجهة المستفيدة وهيئة الاستثمار.

• ما بتقديركم نقطة الاشتباك في الصلاحيات بين الهيئة ووزارة الاتصالات؟

– هناك لبس في الصلاحيات بين الهيئة ووزارة الاتصالات والوزارة تحاول التوسع في صلاحيتها والهيئة لديها صلاحيات واضحة خولها القرار٦٥ لسنة ٢٠٠٤، وحدد القرار ارتباطنا بمجلس النواب و منحنا صلاحيات خاصة بمنح التراخيص ، وهناك أطراف في الوزارة تفكر بالطريقة المركزية التي كانت تمارس في النظام البائد وهذا السلوك ينعكس بالجانب السلبي على مشاريع الاستثمار في البلد ونحاول تذليل هذه الاشكالات عن طريق مجلس النواب وامانة مجلس الوزراء وقد توصلنا الى فهم مشترك يخدم العمل وينعكس ذلك في تقديم افضل الخمات إلى المواطن، الا ان هنا ك جهات في الوزارة تحاول عرقلة هذا التعاون من خلال فهمها على البقاء على السيطرة المركزية .. و بعد استلامنا لمهامنا في عقدنا لقاءات عدة مع الوزير والطاقم الفني وقد فتحنا قنوات التعاون وطرح المشاكل العالقة بيننا وكنت اتمنى ان لاتطرح هذه المشاكل الفنية على وسائل الاعلام كونها طريقة غير حضارية وبالإمكان حلها في الاجتماعات الثنائية.

• ماذا بشأن تردي الخدمة في شركات الهاتف النقال، وهل هناك سلطة رقابية تتابع هذه العملية؟

– تعتبر الهيئة السلطة الرقابية الوحيدة في العراق المشرفة على الخدمات التي تقدمها الشركات وقد توصلنا الى معلومات عن سوء الخدمة التي تقدم إلى المواطن الذي يدفع مبالغ كبيرة الى الشركات وقد قمنا بتشكيل لجان فنية لغرض المسح الراديوي للوصول الى نتائج وقد شكت الشركات من التشويش من قبل قوات التحالف ووزارتي الدفاع والداخلية وسوف يصدر خلال الايام تقرير فني عن سوء الخدمة التي تقدم للمواطن وقناعتنا بان المشكلة ليس هي التشويش وانماء سوء الخدمة وبعد صدور التقرير سوف نصدر عقوبات بحق الشركات المخالفة وتتم محاسبتها قانونيا.

و الهيئة بصدد دراسة منح تراخيص جديدة للجيل الثالث للهاتف النقال الذي تتوفر فيه تقنية ذات مواصفات عالية الكفاءة خلال النصف الاول من هذا العام ويتم انجاز هذه التراخيص في النصف الثاني من السنة نفسها، ومن اهم الشروط التي نتعامل فيها مع الشركات التي يرسى عليها العقد هي تقديم الخدمة الجيدة للمواطن ومن اولويات عمل الهيئة اختيار الشركات المعروفة في مجال الهاتف النقال ولها تجربة ناجحة في الدول المتقدمة في هذا المجال.

• كيف تقّيمون أداء الهيئة خلال الفترة السابقة؟

– اننا نعمل من اجل انهاء هذه التعقيدات والبيروقرطية والمخاطبات بين الهيئة والدوائر الاخرى وانجزنا تقسيم العمل الى اعلام واتصالات وقد نظمنا عمل قطاع الاعلام من خلال انجازمنح تراخيص للمحطات الفضائية وتسجيل القنوات البعض منها وليس كلها اما في جانب الاتصالات اولينا اهتماما بالجانب الفني للهاتف النقال ومدى نجاح الشركات في تقديم الخدمات إلى المواطن.

كما اولينا اهتماما خاصا بخدمة الانترنيت من خلال الهاتف اللاسلكي وسوء الخدمة التي يعاني منها المواطن على الرغم من دفعه مبالغ كبيرة من دون الحصول خدمات جيده ولغرض تطويرهذه الخدمة المطلوب الاهتمام الجدي من وزارة الاتصالات بتطوير الالياف البصرية لغرض ايصال هذه الخدمة التي وتطورت في العالم وتحتاج إلى تكاليف عالية والهيئة ليس جهة ربحية، بل واجبها رقابي وانما هذا من صميم عمل الوزارة .

•هل ان الهيئة بحاجة الى بيئة تشريعية وقانونية تتلاءم مع أسس وضوابط عملها، ما هي بتقديركم؟

– هناك عدة مشاريع لقوانين كتبت بايد ذات فهم واحد للمركزية هدفها تهميش عمل الهيئة، وجه نظر الهيئة ان تكون هذه القوانين وفق مفاهيم تخدم عملية الاستثماروتدرس واقع السوق، ولقد تأخرت هذه القوانين لمناقشتها في مجلس النواب وجرى تأجيلها الى البرلمان القادم ونأمل ان تؤدي هذه القوانين الغرض الذي شرعت من اجله وان يكون للهيئة دور فعال في اغنائها من خلال الاستفادة من كوادرها في ابداء آرائهم الفنية والإدارية ليصدر القانون متكاملا.

×هل بالإمكان توضيح أهداف عمل الهيئة؟

– ولدت فكرة انشاء هيئة الاعلام والاتصالات خلال مؤتمردولي عقد في العاصمة اليونانية اثينا في حزيران ٢٠٠٣ فقد اعتمد المؤتمر اطارا وثائقيا لاصلاح الاعلام العراقي عرف لاحقا بإطار اثينا الذي شكل الأساس لقانون انشاء الهيئة بعد التشاور مع المسوؤلين والاختصاصيين في قطاعي الاعلام والاتصالات وصدر القرار المرقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ الذي ينظم عمل الهيئة . ومن المسؤوليات الاساسية لعمل الهيئة هي تنظيم البث الاعلامي وشبكة الاتصالات الخلوية والخدمات بما فيها التراخيص والتسعير والربط الداخلي وتحديد الشروط الاساسية لتوفير خدمات الاتصالات وتخطيط وتنسيق وتوزيع وتحديد استعمال ذبذبات البث وتنظيم مضامين الاعلام وتطوير اليات الصحافة المطبوعة ووضع وتطوير وتعزيز قواعد الاعلام الخاص بالانتخابات ودعم وتشجيع التأهيل المهني في مجالات الاتصالات والاعلام وتطوير ونشر سياسات اتصالاتية وإعلامية واقتراح القوانين على الحكومة والجهات المعنية بهذا الشأن.

ولدت فكرة انشاء هيئة الاعلام والاتصالات خلال مؤتمردولي عقد في العاصمة اليونانية اثينا في حزيران 2003 فقد اعتمد المؤتمر اطارا وثائقيا لاصلاح الاعلام العراقي عرف لاحقا بإطار اثينا الذي شكل الأساس لقانون انشاء الهيئة بعد التشاور مع المسوؤلين والاختصاصيين في قطاعي الاعلام والاتصالات.

الاقتصادي | العدد (1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) اذار 2010

حملت الدعاية الانتخابية المنتهية لمرشحي مجلس النواب القادم بعداً اقتصادياً واضحاً فيما شرعت الشركات الاعلانية بعمل الملصقات والدعايات بشكل متباين بين مرشح وآخر وبين قائمة وأخرى في مشهد غير واضح المعالم . رؤوس الأموال وبقية عوامل إنتاج تلك الحملة تفاوتت بين المرشحين الذين استخدموا شتى الطرق لتقديم انفسهم للناخبين وباكثر من طريقة فمن الزيارات التفقدية! و اللقاء المباشر بالمواطنين الى (البوسترات) بمختلف تصاميمها و حجومها و اشكالها و انواعها التي ملأت شوارع الطريق و اسطح المنازل و العمارات الشاهقة و السيارات و ملابس المواطنين وكتبهم ناهيك عن الحملات الاعلامية للمرشحين في مختلف وسائل الاعلام من صحف وقنوات فضائية و أذاعات و وكالات الانباء بالاضافة الى مواقع الانترنت ، ناهيك عن الاموال و السلع التي قدمت للفقراء في السر و العلن كصدقة في سبيل صوت الناخب و قرباناً للكرسي العجيب!

تحقيق / ليث محمد رضا

ما الذي حملته الدعايات الانتخابية من بعد اقتصادي؟

الحملة قدرت بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار بواقع ٩ آلاف لكل مواطن

ولعل المشهد الابرز هو مامثلته الملصقات والبوسترات التي ولدت حراكاً اقتصادياً انعش مهناً عدة و فتح معامل مغلقة وتشغيل عاطلين عن العمل و لكن الى جانب ماسجل من حراك اقتصادي يسجل سؤال مفاده ما الجدوى الاقتصادية على المستوى الشامل للاقتصاد الوطني لكل تلك الاموال الطائلة؟ وهل كان صرف تلك الاموال ضروري لتعزيز تلك الممارسة الديمقراطية؟ لقد شكلت الحملة الدعائية لانتخابات مجلس النواب ظاهرة اجتماعية سياسية ذات بعد اقتصادي مهم جداً .

تكاليف الصور الدعائية:

كان من ابرز معالم الدعايات الانتخابية (الفلكسات) و هي كناية على لوحات جلدية طبعت عليها صور دعائية للمرشحين ملئت الشوارع و درجت موضة استخدام الفلكس المؤطر بالحديد... (المدى الاقتصادي) تجولت و تابعت تكاليف الدعاية الانتخابية و اسعار اللوحات والدعايات حيث ان سعر الفلكس المؤطر بالحديد هو ستة دولارات للمتر المربع الواحد و ان المرشحين قد تباينوا خلال حملاتهم الدعائية و استعملوا أشكالاً متعددة من الفلكس فمن الجداريات الضخمة حجم ٦م في ٣م او اكثر او اقل التي مثلت استثناء للقاعدة الغالبة و هي ان اغلب المرشحين استخدموا فلكس مؤطر بالحديد من حجم متر في متر ونصف والذي يبلغ سعره ٩ دولارات و قد تباينت الحملات الدعائية بين المرشحين فمن حيث السقف الاعلى تجاوزت صرفيات بعض المرشحين المليون دولار بينما كان السقف الادنى لبعض المرشحين الذين لم يصرفوا شيئاً على حملتهم الدعائية غير مبلغ زهيد لطبع عدد محدود من بطاقات التعريف زهيدة الثمن و بين الحد الاعلى و الادنى تراوحت حملات المرشحين الآخرين،وعلى هذا الأساس اعتبرنا معدل صرفيات المرشح الواحد خمسين الف دولار و لو ضربنا هذا المبلغ بعدد المرشحين البالغ ٦١٠٠ مرشح تكون لنا مجمل تكاليف الدعاية الانتخابية قرابة ٣٠٠ مليون دولار والتي لو قسمناها على عدد المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب فقط و البالغ عددهم زهاء تسعة عشر مليون نسمة سيكون لكل ناخب نحو ١٦ ألف دولار و لو قسمنا مبلغ الدعاية على نفوس الشعب العراقي البالغ تعداده حوالي اثنين و ثلاثين مليون نسمة ستكون حصة كل مواطن عراقي زهاء تسعة الاف دولار و بهذا يكون معدل تكلفة الناخب الواحد للمرشح الواحد ثلاثة دولارات و يكون معدل تكلفة المرشح دولار لكل مواطن .

حركة سوق فاعلة:

تعددت أساليب الحملة الدعائية و تعددت بذلك المهن التي دخلت في صناعة تلك الحملات حيث لم يكن الفلكس المؤطر بالحديد الشكل الوحيد للصور العدائية، بل هناك مرشحين استخدموا الفلكس بالاطر الخشبية او ربط الفلكس بحبال من دون اي اطار بالاضافة الى بعض المرشحون الذين استخدموا البوسترات الورقية اللاسقة بحلتها القديمة و لكن بلسقها على قطع قماش بعد قرار منع وضع الملصقات على الجدران بالاضافة الى القطع القماشية التي خط عليها باليد ناهيك عن بطاقات التعريف زهيدة الثمن ، كثيرة هي المهن التي دخلت في الدعاية الانتخابية و التي شهدت تحسناً و نشاطاً كبيراً فحركة المطابع كانت كبيرة فحتى ان بعض المطابع اوقفت عملها و توجهت بكامل جهدها للحملة الدعائية حيث تقوم المطابع بطباعة البوسترات ذات الورق اللماع و الذي بلغ سعره ١٠٠ دولار للبند الواحد بحسب عبد العباس موسى صاحب مطبعة الناجي بالاضافة الى طباعة الفلكس و البطاقات التعريفية كما ان الخطاطين ازداد الطلب عليهم حيث قال الخطاط ابو حسام الذي يقوم بالعمل في حديقة المنزل حيث يقوم بخط مخطوطات عدة في آن واحد و يستمر بالعمل الى ساعة متأخرة من الليل معللاً عمله في المنزل الى ان دكانه لم يكف للعمل و قال انه جعل الدكان لاستلام و تسليم طلبات الزبائن فقط و اضاف ان عمله في السابق كان سيئاً جداً حيث كان يقتصر على قطع واجهات المحال التي لم تكن مربحة كثيراً و قال انه و منذ تحسن الوضع الامني تراجع عمل قطع الوفيات التي كانت عمله الاساس ايام الانفلات الامني الا ان الفترة التي تلت تحسن الوضع الامني شهدت فتوراً في عمل الخطاطين حتى جاءت الانتخابات التي مثلت قارب النجاة لتلك المهنة على حد قوله .

سوق الاقمشة هو الاخر لاقى رواجاً بفضل الحملات الدعائية حيث قال لنا الحاج حمدان وهو تاجر اقمشة: انها لاقت رواجاً غير معهود حيث ازداد الطلب على الخام الابيض الذي وصل سعره الى دولار و نصف للمتر الواحد وأضافت انه يجهز اصحاب الدعايات الانتخابية الذين يشترون منه بالجملة.

الحدادة هي الاخرى من المهن التي لاقت رواجاً حيث عمل جيش من الحدادين في صناعة الاطر و الركائز للفلكسات الدعائية التي عجت بها شوارع المدن العراقية حيث بات الحدادون يعملون ليلاً ونهاراً لتلبية احتياجات الشركات الدعائية و المرشحين فالحداد ماجد صاحب حدادة الشعب قال لنا انه يفكر باستراحة بعد الانتخابات لأنه مجهد جداً إلا انه لا يريد أن يضيع فرصة رواج مهنته التي قد لا تتكرر الا بعد اربع سنوات على حد قوله.

القوائم الكبرى هل تعاني من الفقر حقاً؟!

عند حديثنا مع نماذج من الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية اتفقوا معنا فيما توصلنا اليه في معدل صرف كل مرشح على دعايته الانتخابية المتمثلة بخمسين ألف دولار، بل قال بعضهم ان هناك من المرشحين من تجاوز المليون دولار .

تعددت أساليب الحملة الدعائية و تعددت بذلك المهن التي دخلت في صناعة تلك الحملات حيث لم يكن الفلكس المؤطر بالحديد الشكل الوحيد للصور العدائية، بل هناك مرشحين استخدموا الفلكس بالاطر الخشبية او ربط الفلكس بحبال من دون اي اطار

يرى بعض الخبراء والمراقبين ان غياب الرؤية السياسية وقلة الخبرة لحداثة التجربة لبعض المرشحين الحق بهم خسائر اقتصادية فادحة

وقال المرشح الشيخ جمال البطيخ رئيس القائمة العراقية في محافظة واسط و التي تضم ٢١ مرشحا: انه أفضلهم من حيث الظرف المالي لتمشية حملتي الدعائية التي وصلت الى الاربعين مليون دينار .

وأضاف البطيخ: ان بعض الكيانات تدعم مرشحيها لكن مرشحي القائمة العراقية لم يستلموا درهماً واحداً على الرغم من العوز المالي الذي يعانون منه الا اننا نعول على رصيدنا الشعبي حيث لم نتمكن من تأمين مراقبين بالعدد الكافي و لم يستطيعوا تأمين حتى بعض الوسائل الدعائية البسيطة، و بخصوص الحملة الدعائية للقائمة ككل قال البطيخ: انه في احدى لقاءاته مع الدكتور اياد علاوي رئيس القائمة العراقية انه اطلعه على قائمة تبرعات من عراقيين في الخارج و مجموع تلك التبرعات هو بحدود اربعة ملايين دولار وهذا مبلغ زهيد لقائمة بحجم العراقية بينما قائمة اخرى دفعت لإعلان واحد على قناة فضائية مبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار.

أما المرشح كمال الساعدي القيادي في قائمة ائتلاف دولة القانون قال : ان مبالغ الحملة الدعائية لمرشحي ائتلاف دولة القانون هي من جهود المرشحين الشخصية مضيفاً ان حملتنا كانت متواضعة فالمبالغ التي صرفت كانت متواضعة جداً و مرشحونا كان من الواضح في الشارع ان صورهم كانت قليلة جدا ما عدا صور رئيس الوزراء و المبالغ التي تم صرفها كانت متواضعة بسبب وضعنا التمويلي على حد قوله ، وهي تعود الى امرين الاول اننا ليس لنا اي تمويل بينما كثير من الاطراف لديها تمويل ضخم و الثاني قناعتنا بان صرف المبالغ الهائلة يؤدي الى ردود فعل عكسية فالناس تتساءل من اين هذه الاموال؟ و رفض إعطاءنا اي رقم تقريبي موضحاً ان هناك لجنة مسؤولة عن هذا الموضوع و قال نحن استلمنا مبالغ من الناس تبرعات و سنقدم كشف حساب بما تم صرفه لانها اموال اخذت من الناس .

وبخصوص حملته الشخصية قال الساعدي: انه لا يريد ان يسبق القائمة و يعلن عن الرقم الذي صرفه و لكنه اكد ان القائمة ستقدم كشفاً بالحساب لافتاً الى انه لايريد ان ينفرد بها لوحده .

وذهب المرشح حميد مجيد موسى رئيس قائمة اتحاد الشعب الى ان الحملة الدعائية احد مستلزمات الحملة الانتخابية و لكن بسبب غياب الضوابط والقانون الذي ينظم عملية الدعاية و الاعلان انطلق البعض في صرف مبالغ طائلة على حملاتهم الدعائية للتأثير على ارادة الناخبين و هذا الامر ليس من اصول الديمقراطية فتزوير وعي الناس و الامر كان يمكن ان يكون مفهوماً لو كان مقتصراً على المال الخاص خصوصاً بالنسبة للشخصيات التي رشحت و هي لا تملك الا مالها الخاص مبالغة فيها ، والاخطر من ذلك ان بعض الاحزاب او بعض الكيانات السياسية مدت يدها الى جهات خارجية و حسب ما نشر رسمياً من قبل الحكومة و ان مبالغ طائلة قدمت لبعض الجهات لتمويل حملاتها الدعائية .

اما نحن نعتمد على تفاصيلنا الخاصة كحزب شيوعي من التبرعات التي جادت بها الشخصيات و الكوادر و المناصرين لحزبنا و قسم من نشاطاتنا كان مجانياً كالظهور بالتلفاز في البرامج و الاعلانات كان مجانياً و لم ندفع فلساً احمراً لاية فضائية، وبخصوص حملته الشخصية قال: انا لي حملة حزبية و ليست شخصية لدينا حملتنا في اتحاد الشعب .

اما الشيخ حميد معلة القيادي في قائمة الائتلاف الوطني الذي تحدثنا معه بخصوص الحملة الدعائية الخاصة به هي بحدود العشرة ملايين دينار قال: ان هناك لجنة في القائمة اخذت على عاتقها موضوع الحملة الدعائية الا انه لم يتابع موضوعها .

أين ستذهب الصور الدعائية؟

ان اغلب المرشحين لم يبادروا برفع صورهم ودعاياتهم من الشوارع على الرغم من القرارات التي تقضي بأن يرفع كل مرشح او كيان الصور التي تتعلق به بعد انتهاء الحملة الدعائية لكن الان بدأت بعض الصور الدعائية تختفي بشكل ملحوظ مما اثار فضولنا الصحفي و بعد تحققنا من الموضوع اتضح ان الصور التي تحتوي أطراً حديدية قام اناس بأنتهاز الفرصة هم الآخرون بذكاء وفطنة و ربما كانوا قد خططوا لذلك من قبل الانتخابات حيث و جدوا انفسهم امام فرصة لتحقيق ثروة هائلة من اطنان الحديد الملقاة في الطرق.

وكان لنا ان التقينا احدى تلك المجاميع التي بدأت جمع الحديد بعد الانتخابات بيومين ، اما الفلكسات الخالية المصنعة من النايلون الكثيف كانت مشروعاً جيداً لعمل أقفاص الطيور حيث عمل رعيل من مربي الطيور على شرائها من الذين قاموا بجمعها في الوقت الذي فضل اخرون جمعها بأنفسهم لتوفير المال.

تكاليف بلا جدوى

يرى بعض الخبراء والمراقبين ان غياب الرؤية السياسية وقلة الخبرة لحداثة التجربة لبعض المرشحين الحق بهم خسائر اقتصادية فادحة فليس كل المرشحين من ميسوري الحال فالبعض منهم من الطامحين الجدد كانوا قد استدانوا الاموال لتمويل المجازفة و القيام بحملتهم الدعائية ، فكان ذلك قد مثل بحسب المراقبين خسارة اقتصادية لاولئك المرشحين الذين كان يتأمل بعضهم ان يعوض تكاليف الحملة عند وصولهم إلى البرلمان،هذا بالإضافة إلى خسارة على مستوى الاقتصاد الوطني في وقت اكد لنا عدد من المواطنين ان الصور الدعائية لم تؤثر على قناعاتهم الشخصية مايجعلها غير مجدية للمرشحين انفسهم.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

تجري الاستعدادات خلال هذا الاسبوع لتأسيس هيئة اقليمية للنخيل

الاقتصادي

ما زال شح المياه قائم في ظل عدم فاعلية السدود والنواظم

الاقتصادي

تتأرجح اسعار المواد الانشائية في ظل انتعاش حركة البناء

الاقتصادي

متى تنقل قمامة السيارات القديمة الى مصانع الحديد والصلب

الاقتصادي | العدد (1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) اذار 2010

حـذف الاصفـار من الدينـار بين الرفـض والقبول

باسم عبد الهادي حسن

اعلن البنك المركزي العراقي خلال الفترة الماضية ولأكثر من مرة عن نيته في إصدار طبعة جديدة من الدينار العراقي تحذف فيها الاصفار الثلاثة للألف دينار الموجودة حاليا ليكون الوليد الجديد هو عملة دينار في محاولة تهدف الى زيادة التداول بالعملة المحلية وبالتالي تقليل ظاهرة الإحلال النقدي أو الدولرة التي عرفها الاقتصاد العراقي منذ بدايات مرحلة الحصار في تسعينيات القرن الماضي فضلا عن تقليل حجم الإصدار النقدي من العملة المحلية الموجودة حاليا كما اعلن البنك ذلك من خلال خطة بعيدة الامد للاستبدال من دون ان تؤثر على السوق العراقي.

لقد حاولت السلطة النقدية ومنذ الايام الاولى بعد التغيير السياسي وصدور قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ان تعمل على تثبيت الاستقرار النقدي وتقليل معدلات التضخم وتعميق السوق المالية من اجل تفعيل قوى السوق فضلاً عن استخدام بعض الادوات النقدية التي لم تستخدم سابقاً والتي من اهمها الدخول في عمليات السوق المفتوحة واقامة مزاد للعملة الاجنبية ، وهذا التحول يدلل على اتجاهات جديدة نحو زيادة استخدام الادوات غير المباشرة (الكمية) وتقليل الاعتماد على الادوات المباشرة (النوعية) وقد نجح المركزي في ذلك الى حد كبير ويأتي موضوع حذف الاصفار من الدينار في سياق تعزيز قيمة الدينار العراقي التي يعمل المركزي على تحقيقها.

إن هذا الإجراء ليس بجديد في التجارب الاقتصادية العالمية وهناك تجارب سابقة كان أبرزها تجربة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مع المارك وتجربة تركيا في بداية عام ٢٠٠٥ والتي أزالت ستة أصفار من الليرة بعد تراجع التضخم المزمن في الاقتصاد التركي وقد جرى هذا الانتقال من العملة القديمة إلى الجديدة بشكل هادئ غير مصحوب بتضخم، مما سهل الحسابات في بلد تحسب فيه الرواتب بالملايين، بل والمليارات، والميزانية السنوية بالكوادرليون (الف ترليون) ، ولكن الى اي مدى يمكن تطبيق التجربة التركية في العراق؟

يعتقد المتخصصون بان المزايا التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد العراقي من عملية حذف الاصفار ترتبط بالجانب النفسي بشكل رئيس يدخل ضمن ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بالوهم النقدي والذي يعود الى المدرسة الكنزية في ثلاثينيات القرن الماضي وهو يعني زيادة القيمة الاسمية للنقود من دون زيادة القيمة الحقيقية وبالتالي ليس المهم كمية النقد ولكن المهم هو قدرة تلك الكمية على شراء السلع والخدمات، وعليه فان البنك المركزي يعتقد ان الطلب على حيازة العملة سيزداد (لأسباب نفسية) وهذا يمكن ان يقلل من حالة الدولرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فضلا عن ذلك فان هذه العملية ستعطي قوة اكبر للدينار العراقي وقبول اوسع بين المستثمرين التي يمكن ان تكون عودة للعصر الذهبي للدينار العراقي.

على الرغم من كون عملية تبديل الفئات النقدية ورفع الاصفار بحد ذاته ليس له عيوب مباشرة الا انه يحمل آثاراً سلبية غير مباشرة تتعلق بواقع الاقتصاد العراقي لا يتحملها المركزي وهي بحاجة الى شروط موضوعية يمكن تحديدها بالاتي: انخفاض معدلات التضخم واستقرار الاسعار وفي هذا الجانب فان الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من نسب مرتفعة من التضخم على الرغم من انخفاضها النسبي وان سعر صرف العملة العراقية المستقر منذ فترة طويلة يدار من خلال التدخل المباشر عبر مزاد العملة اليومي.

التناغم بين السياستين المالية والنقدية

وقد اظهرت السنوات الست الماضية ارتباكاً في العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ولم تكن الصورة واضحة الى الحد الذي يكشف حدود العلاقة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العراقي وفي الوقت نفسه شخص العديد من الاقتصاديين وجود حالة من التناقض في المعالجة لاسيما لظاهرة التضخم الركودي.. ففي الوقت الذي ترى فيه السلطة المالية اهمية معالجة البطالة اولاً وبالتالي تحاول اتباع سياسة توسعية يتم فيها تحمل النسب العالية من التضخم في مقابل انخفاضها مستقبلاً بعد ان يزداد العرض السلعي الناتج عن زيادة الانتاج ، ترى السياسة النقدية العكس وتحاول معالجة التضخم اولاً وتعتقد ان البيئة المالية والنقدية المستقرة هي شرط رئيس للانتاج فضلاً عن كون الاقتصاد العراقي غير مرن حالياً لأسباب عدة، وعليه فان التوسع غير مناسب حالياً وسوف يقود الى التضخم حتماً ،وامام ذلك فان عدم توافق السياستين يعني ارتفاعات محتملة في نسب التضخم نتيجة السياسة التوسعية للسلطة المالية.

على الرغم من تحسن الاوضاع الامنية في السنوات الماضية عن الفترة التي حدثت فيها عملية الاستبدال الاولى الا ان الفساد الاداري لا يزال يشكل التحدي الابرز امام الاقتصاد العراقي وهذا يعني ان عملية الاستبدال المحتملة بحاجة الى آليات مدروسة لتلافي اشكالية الفساد والتي يمكن ان تكون احدى معوقات نجاح التبديل.

ان عملية تبديل ما يزيد على ثلاثين ترليون دينار عراقي ستحتاج الى تكاليف كبيرة للطباعة والنقل فضلا عن تكاليف اتلاف العملة الحالية وبالتالي يجب مقارنة هذه التكاليف بالايجابيات المحتملة ومن ثم اتخاذ القرار المناسب فضلا عن ذلك فان مؤشرات حذف الاصفار لا تزال تفيد بان الوقت غير مناسب بعد لعملية رفع الاصفار وان نجاح هذه التجربة بحاجة الى شروط موضوعية تتحمل كل الاطراف عملية تحقيقها لانجاح هذه العملية وإلا فان هذا الموضوع سوف يبقى مثار جدل بين الرفض والقبول.

ان عملية تبديل ما يزيد على ثلاثين ترليون دينار عراقي ستحتاج الى تكاليف كبيرة للطباعة والنقل فضلا عن تكاليف اتلاف العملة الحالية وبالتالي يجب مقارنة هذه التكاليف بالايجابيات المحتملة ومن ثم اتخاذ القرار المناسب

رفع مؤشرات التنمية البشرية عامل ضروري لتجاوز التحديات الاقتصادية

علي عبد الكريم الجابري

أعد المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي دراسة عن الستراتيجية الاقتصادية للمرحلة القادمة ٢٠١٠ – ٢٠١٤ و أستعرضت أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، ثم شخص اولويات الانفاق الاستثماري ضمن اطار الايرادات الحكومية المتوقعة، وأستنتج ان رفع مؤشرات التنمية البشرية هو العامل الضروري والضامن (TheNecessary & sufficient condition) لتجاوز التحديات الاقتصادية. وفي غياب البيئة الاستثمارية التنافسية الجاذبة للاستثمار، يبقى نمط مشاركة القطاع الخاص للعام" امراً ضرورياً لملء الفجوة الاستثمارية.

ومن ابرز التوصيات التي وصل اليها المعهد هو تقديم مقترح للحكومة المقبلة يتضمن تخصيص مبالغ نقدية لطلبة العراق في جميع المراحل ويتضمن المقترح ثلاثة سيناريوهات (تخصيصات الحد الادنى والمتوسط والحد الاعلى)، في سيناريو الحد الاعلى يتضمن تخصيص مبلغ ٥٠،٠٠٠ لطلبة الابتدائية و٧٥،٠٠٠ للمرحلة المتوسطة و١٠٠،٠٠٠ للمرحلة الثانوية و٢٠٠،٠٠٠ لمرحلة الجامعة و٣٠٠،٠٠٠ لطلبة الدراسات العليا)، ولدى احتساب تكاليف هذا السيناريو وجد انه يساوي ٢،٥ مليار دولار و تضمن شرائح المجتمع كافة بما فيهم ميسورو الحال ، لاشك ان هذه التخصيصات سوف تعمل على انتشال الطلبة الفقراء وعوائلهم من حالة الفقر والحرمان وتدفع بهم الى مراكز الدراسة وعند بلوغ هذه الحالة سوف تستطيع الدولة توفير الكثير من المصروفات المتعلقة بقضايا الامن والجريمة والانفاق الصحي . لاشك ان هذه التخصيصات ستعمد الى رفع مؤشرات التنمية البشرية وردم الفجوة بين واقع الحال ومؤشرات الامم المتحدة الواردة في تقريرها الموسوم (اهداف التنمية الالفية) وتستطيع الحكومة ايضا ترشيد الانفاق لهذه التخصيصات في استبعاد طلبة العوائل المستثنين من البطاقة التموينية او تبني ستراتيجية تتضمن دفع تخصيصات اقل، كما ورد في السيناريوهات التي تضمنتها دراسات المعهد.

ان هذا القرار لاشك يتضمن تحويل موراد الثروة النفطية الى ثروة بشرية خلاقة وضرورية لأغراض النمو والتطور .

وقد شخصت دراسة التحديات الثلاثة تشوه هيكل الانتاج المحلي والتشغيلي ، وضعف بيئة الاستثمار وتدهور مؤشرات التنمية البشرية كونها من ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ، وتوصلت الدراسة الى ان رفع مؤشرات التنمية البشرية هو العامل الاهم في موضوع التنمية الاقتصادية اذ من دونه يصعب تحقيق سيادة القانون بالمعنى الواسع ، فقد اشارت الدراسة الى نتائج الدراسات العالمية والتي تؤكد على اهمية العلاقة بين سيادة القانون ورفاهية المواطن وبناءً على ما تقدم اوصت الدراسة اعتماد اولويات الانفاق التالية :

نقترح توزيع التخصيصات المطلوبة على مدار الخمس سنوات بشكل تنازلي لتحقيق:

– زيادة الانتاج والتصدير النفطي لغرض توفير السيولة النقدية لتمويل الانفاق الضروري .

– توفير الطاقة الكهربائية والوقود الضروري لتلبية حاجة المواطن والمشاريع الاقتصادية

– التوسع في التربية والتعليم العالي افقيا وعموديا بما يكفل تحقيق سيادة القانون وخلق التنمية البشرية الساندة لتنمية الاعمار.

إن الامر هنا يتعدى مجانية التعليم ليشمل توفير تخصيصات وحوافز مالية للطلبة وبكل المراحل الدراسية، لغرض انتشال الطلبة من حالة الفقر والحرمان، وقد تم احتساب التخصيصات المالية والضرورية لخلق حوافز التعليم أذ بلغت ٢,٥ $ مليار بالسنة (وهي تشمل صرف ٥٠ الف دينار لطلبة الابتدائية صعودا الى ٣٠٠ الف دينار لطلبة الدراسات العليا).

– رفع مستوى الخدمات الحكومية والتي تضمن حياة كريمة كالصحة، الاسكان والبلديات.

– رفع مستوى الانتاج الزراعي والاهتمام بالاستثمار في مشاريع الري واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية، لغرض توفير فرص عمل و مواد غذائية، ومن ثم قيام صناعات زراعية.

القطاعات ذات الاولوية المتأخرة:

نقترح توزيع التخصيصات المطلوبة على الخمس سنوات المقبلة بشكل تصاعدي لتحقيق:

أ) تحسين اداء القطاعات الانتاجية الواعدة واعادة تأهيلها من خلال تبني اسلوب مشاركة القطاع الخاص للعام.

ب) تخطيط الانفاق التشغيلي: مستقبلا ان الحكومة يجب ان تتبنى مبدأ ربط زيادة الاجور والمرتبات بالانتاجية، وان تتبنى سياسة اعالة الافراد من خلال "شبكة الحماية الاجتماعية"، وبهذا تستطيع الحكومة احتواء مشكلة تضخم الاجور وجعل العراق ارضاً تنافسية مناسبة للاستثمار.

	عدد الطلاب	الحالة الاولى د.ع	المجموع د.ع	الحالة الثانية	المجموع د.ع	الحالة الثالثة	المجموع د.ع
الابتدائية	494.955	15.000	7.424.325.000	30000	14.848.650.000	50.000	24.747.750.000
المتوسطة	1.177.697	30.000	35.330.910.000	45000	52.996.365.000	75.000	88.327.275.000
الثانوية	633.443	60.000	38.006.580.000	75000	47.508.225.000	100.000	63.344.300.000
الجامعة	343.886	120.000	41.266.320.000	150000	51.582.900.000	200.000	68.777.200.000
دراسات عليا	15.022	150.000	2.253.300.000	200000	3.004.400.000	300.000	4.506.600.000
شهري			124.281.435.000		169.940.540.000		249.703.125.000
سنوي			1.491.377.220.000		2.039.286.480.000		
المبلغ بالدولار			$1.269.257.209		$1.735.562.962		$2.550.159.574
مبلغ الموازنة 2010			$60.000.000.000		$60.000.000.000		$60.000.000.000
نسبه المنح من الموازنة			2.115%		2.893%		4.250%

الاقتصادي | العدد (1746)السنة السابعة -الثلاثاء (16) اذار 2010

الاقتصاد الحر أو ما يعرف باقتصاد السوق ، يمنح القطاع الخاص دور القائد والموجه للاقتصاد ، بخلاف الاقتصاد الموجه أو المختلط ، الذي يكون القطاع العام المخطط والموجه له ، مع تباين سياسة الدعم السلعي فيما بينهما .
فمن سمات اقتصاد السوق تقنين سياسة الدعم من دون إلغائها، إذ تنحو الدول الرأسمالية العريقة إلى تخصيص مبالغ كبيرة من مواردها لدعم سياسة الدعم السلعي ، سواء كانت على شكل سلع مخفضة الأسعار أم خدمات كالتامين الاجتماعي والصحي أم على شكل دفعات نقدية كالإعانات والقروض الميسرة ... وعلى سبيل المثال تخصص ألمانيا ما نسبته 8 ٪ من ناتجها المحلي لذلك الدعم والسويد 10 ٪ ويصل في فرنسا إلى ٪12 إما في جمهورية مصر التي بدأت بالتحول من نظام رأسمالية الدولة إلى نظام الاقتصاد الحر ، أوائل سبعينيات القرن المنصرم تصل نسبة تخصيصات الدعم السلعي إلى 18 ٪ من الموازنة العامة ، فلقد خصص مبلغ خمسة مليارات جنيه مصري ، نحو (مليار دولار) في موازنة العام 2007 لدعم صناعة الخبز فقط.

إشكالية سياسة الدعم السلعي

□ كاظم موسى

فالدول الرأسمالية لديها سياسة دعم سلعي متحركة تواكب حركة الاقتصاد ومستويات التضخم النقدي ، للمحافظة على مستويات معيشة مقبولة لشريحة محدودي الدخل في ظل ازدهـار القطاع الخاص وهيمنته على مفاصل الاقتصاد .وقد عبر عن ذلك مستشار ألمانيا الغربية السابق (هلموت شميدت) قائلا : (لدينا حصانان ، حصان الأسعار وحصان الأجـور ، ينبغي لحصان الأسعار أن لايدرك حصان الاجور) ذلك في ظل واقع خدماتي من الطراز الاول ، وحد ادنى للاجور يبلغ نحو (٣٠٠٠) دولارا شهريا .

اما سياسة الدعم السلعي التي تميز الاقتصاد العراقي، الذي بدأ ينحو صوب اقتصاد السوق تعاني من اشكالية الاملاءات الخارجية ،عبر منظمات ذات صبغة اقتصادية دولية ، ترسم الخطوط الرئيسة للاقتصاد العراقي ، الذي لا يزال اقتصاد رأسمالية دولة ، وضمن دائرة الفوضى ، التي دخلها اوائل ثمانينيات القرن المنصرم ، وتلك المرحلة تلي مرحلة الانهيار الاقتصادي، وفق قوانين الاقتصاد، التي غادرها الاقتصاد العراقي اواخر عقد الثمانينيات المنصرم ليدخل مرحلة الفوضى ، والتي لازالت السمة الطابعة له ،جراء حالة الحروب والنكبات التي عصفت بالعراق منذ العام ١٩٨٠ صعودا الى يومنا الراهن . تلك المنظمات التي تملي على الاقتصاد العراقي ، واقعا جديدا ، يتمثل بتقنين سياسة الدعم السلعي في المرحلة الاولى ثم الغائها بالكامل في المرحلة الثانية تحت عناوين الاصلاح الاقتصادي والتحول صوب اقتصاد السوق وتسوية الديون وتشجيع الاستثمارات الخارجية .

ذلك في ظل غياب كامل لدور القطاع الخاص ، الذي يفترض قيادته لمرحلة التحول الاقتصادي التي تعتريها مستويات البطالة والعنف وتبعية القرار الاقتصادي للقرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي ، اذ لا يزال المورد الرئيس للاقتصاد العراقي المتمثل بمبيعات النفط ، يأخذ طريقه الى ما يسمى (بصندوق تنمية الصادرات) والذي تديره منظمة الامم المتحدة ، مايجعل سياسة الدعم السلعي في اشكالية تتراوح بين الاملاءات الخارجية والحاجة الفعلية لاستثمارها ، في ظل ارتفاع وتائر التضخم النقدي الذي يتأثر سلبا جراء رفع اسعار المحروقات بنسبة (٢٢٥٠ ٪) خلال ١٨ شهرا، في معادلة فريدة من نوعها ، احادية الحدوث، نجم عنها مزيدا من الحاجة الى سياسة الدعم السلعي جراء تراجع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (الدينار) بفعل تتابع موجات ارتفاع الاسعار ، برغم خطوات البنك المركزي بتحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي ، الذي يعد مسؤولا عن خسارة مبالغ كبيرة من المال وصل الى ٤ مليارات دولار ، تكبدها الاقتصاد العراقي ، جراء تذبذب سعر صرفه امام سلة العملات الاخرى .

تتمثل تلك الحاجة بدعم مفاصل الحياة المعيشية للشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء)،

التي تشهد تضخما واضحا في اعدادها ، لتشمل ذوي الاعمال البسيطة والمتقاعدين وشريحة كبيرة من الموظفين ذوي الرواتب المنخفضة ، كذلك المستفيدين من نظام الاعانات الحكومية المعروف بشبكة الحماية الاجتماعية (تحت خط الفقر)، والتي تعاني من انخاض مستويات الدفعات النقدية بشكل واضح ، اذ ان مبلغ الـ (١٠٠ او ١٢٠) الف دينارا التي يتقاضاها مستفيد واحد من تلك الشبكة متطلبات حياته المعيشية مدة اسبوع واحدة ناهيك عن عائلة متكونة من عدد من الافراد ، بمثل المبلغ المذكور معادلة شرائهم لمادة الخبز أو الصمون ، لشهر واحد فقط . الى جانب اعتماد تلك الشريحة بشكل كبير على نظام التقنين الغذائي (البطاقة التموينية) برغم حال الاهتزاز التي تمر بها والتي سينجم عن عملية التقنين والالغاء ، مزيدا من الحاجة الى سياسة الدعم السلعي التي تعاني من اشكالية واضحة تتراوح بين دعوات تقنينها والغائها وبين الحاجة المتزايدة لبقائها وتوسيعها خصوصا في ظل ايقاف العمل بنظام التقنين الغذائي (البطاقة التموينية) والذي سينجم عنها ، دفع اعداد متزايدة من السكان الى ما دون خط الفقر ، يشمل ٣٢ ٪ من سكان العراق حاليا ، وفق تقديرات حكومية غير دقيقة ، اذ تفوق النسبة ذلك كثيرا ، وقد تتضاعف النسبة في ظل ذلك الايقاف لتشمل القسم الاكبر من السكان ، ما يعني دفع النسيج الاجتماعي الذي يعاني مشاكل عدة، في مقدمتها ، ارتفاع معدلات حالات الانفصال الزوجي (الطلاق)، الى المزيد من المشكال صوب التفكك بجانب ارتفاع معدلات العنف وتوسع ظاهرة تعاطي المخـدرات وتجـارة الممنوعات وزيـادة وتائر الفساد المالي والاداري المرتفع اصلا والذي يعد بمثابة الارهاب الاقتصادي الذي ينخر مفاصل الاقتصاد الوطني ويؤدي بالمجتمع الى البقاء ضمن دائرة التخلف والابتعاد عن ركب التطور . اما ما يتعلق بمفاصل الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والسياحة والتجارة فهي تعاني من قصور واضح في الأداء حد الشلل ، فالانتاج الزراعي والحيواني في تراجع مستمر ، بات معه الاعتماد على مستوردات الخضر والفواكه واللحوم والبيض والالبان بديلا عن الانتاج المحلي ، كذلك قطاع الصناعة الذي يعد من اعرق القطاعات الاقليمية يعاني من شلل حد الاضمحلال جراء تلاشي انظمة الدعم والحماية واستمرار سياسة الاغراق السلعي والتي بات معها الاعتماد على المستورد من المصنوعات المنوعة يدفعها صوب النهاية الكاملة . كذلك قطاع التجارة الذي يشهد هو الاخر فوضى عارمة جراء استمرار العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي ، والاكثر (٢٠ سنة) خلت ما نجم عنه هدر مالي كبير وعمليات تهريب الاموال وغسيلها عبر استيراد بضائع رديئة النوعية وبعيدة عن المواصفات المتانية والامان والصلاحية ومن مناشئ معروفة من خلال مستوردين لا يبغون سوى الحصول على اكبر قدر من الاموال في اقصر فترة زمنية ، بعيدا عن التخصص والخبرة وضوابط تصنيف المستوردين التي كان معمولا بها ، قبل سريان مفعول القرار المذكور، بجانب الصفقات التجارية المشبوهة . والحال ينسحب على قطاع السياحة ، الذي يعاني حال الشلل الكامل ، اما ما يتعلق بالاستثمار ، فالنكبة التي حلت بالمستثمرين العراقيين وصغارهم خصوصا ، جراء انهيار اسعار الاسهم العائدة للشركات المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية ، تعد كارثة بحق هؤلاء الذين كانوا بصدد اعتبار السوق بابا لارزاقهم بعد تلكؤ اعمالهم في قطاعات الاقتصاد الاخرى ، خصوصا قطاع الصناعة بشكل عام ، والصناعات الصغيرة بشكل خاص والتي تتلاشى بفعل عوامل عدة بضمنها الاوضاع الامنية واضمحلال المنظومة الكهربائية ، وبذلك يكون القطاع الخاص قد سجل تراجعا مستمرا عوضا عن المكانة الطبيعية ، التي يتوجب عليه ارتيادها في ظل التحول صوب اقتصاد السوق ، اذ لا يمكن بناء اقتصاد حر فاعل و مؤثر من دون دور قيادي للقطاع الخاص ، رغم المآخذ العديدة على القطاع الخاص المحلي، كذلك الفشل الكامل لخطوات الخصخصة ، اذ لم يتم خصخصة مشروع حكومي واحد برغم كثرتها وفشلها ، اذ ان اغلب المنشآت الحكومية ذات طبيعة استهلاكية ، وتمثل اعباءً مالية على الخزانة الحكومية ، جراء توقفها الكامل عن العمل او فشلها في سد مصاريفها ، واعتمادها على التموين الحكومي بشكل مستمر . ازاء ما تقدم لابد من ايلاء سياسة الدعم السلعي ، اقصى درجات العناية ، جراء الحاجة لوجودها واستمرارها في ظل حالة الفوضى الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي والتي تركت بصماتها بشكل سلبي على الحياة المعيشية للشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) . فعملية اعادة النظر بهياكل تلك السياسة او تقنينها او الغائها تمر من خلال دوران عجلة مفاصل الاقتصاد الوطني بشكل طبيعي ، يتولد عنه تحسن مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين والتخلص من مشكلة البطالة بما فيها المقنعة ما يفضي الى تبلور مرحلة التحول صوب اقتصاد السوق والتي قد تحتاج لبضع سنين قادمة ، يتم خلالها صياغة ركائز اقتصاد وطني رصين وفاعل ، يلعب دورا كبيرا في تخليص المجتمع العراقي من تبعات السنين العجاف التي مر بها ، كون الاقتصاد العمود الفقري للتطور والنماء والرفاه ، في ظل رؤى سليمة، اما تقنين سياسة الدعم السلعي او الغاء بعض مفاصلها في الوقت الراهن وفي ظل معطيات اقتصادية متردية على صعيد المؤسسات والافراد سيكون بمثابة سياسة تجويع ذات مردودات ضارة على المؤسسات التي تحتاج الدعم وكذلك الافراد ما سيفضي الى تفاقم الواقع الاقتصادي والمعيشي وبروز تبعات اخرى تفت في عضد ذلك الواقع ، خصوصا في ظل تنامي قدرات انتاج وتسويق النفط وبلوغ اسعاره مديات قياسية مرشحة للارتفاع ، ما يدعو الى الابقاء على تلك السياسة وتدويرها لصالح الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) علما ان دول الخليج العربي تنتهج سياسة دعم سلعي فاعلة وتفرض رقابة صارمة على حركة الاسعار للابقاء على مستوى دخل حقيقي مقبول لذوي الدخول المحدودة اما ما يتعلق بضغوط المنظمات الاقتصادية ذات الصبغة الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي باتجاه تقنين والغاء سياسة الدعم السلعي فستؤدي إلى نتائج عكسية وسلبية والى اطالة فترة التحول صوب اقتصاد السوق وخصوصية الاقتصاد العراقي وعدم تناغمه مع الوصفات الجاهزة المقدمة من لدن تلك المنظمات مع ما تقدمه من قروض ، تهدر مبالغها في الغالب من دون فائدة تذكر مقابل فوائد وشروط تكبل الاقتصاد الوطني ، الذي بإمكانه الاستغناء عن القروض والمنح وتبعاتها عن طريق تطوير مفاصل الإنتاج النفطي والتركيز على التخلص من الديون الخارجية والتعويضات التي تستنزف مليارات الدولارات سنويا عبر استقطاع نحو ١٠ ٪ من موارد النفط ، وتدوير تلك المبالغ لصالح تطوير مفاصل سياسة الدعم السلعي والتخلص من إشكالية تقنينها أو إلغائها في الوقت الراهن .

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

☐ دين عام
مجمل مديونية الحكومة بسبب عجز الميزانية ويتم تمويله عادة بالاستدانة باصدار سندات حكومية.

☐ معدل طبيعي للبطالة
معدل البطالة الذي يتوافق مع العمالة الكاملة عندما يتساوى الطلب على العمالة مع المعروض منها.

☐ اشباه نقود
أدوات مالية في سوق النقود قصير الاجل وودائع مصرفية لأجل واوراق مالية حكومية يسهل تحويلها الى نقود سائلة.

☐ صافي وضع سيولة
الفرق بين الموارد السائلة المتاحة لدى البنك والطلب الذي يواجهه البنك على تلك الموارد السائلة.

☐ صادرات صافية
صافي الانفاق الاجنبي على السلع والخدمات المحلية ويساوي الصادرات ناقصة الواردات.

☐ صافي حقوق ملكية
الفرق بين اصول شركة (ما لديها وما لها) وخصومها (ما عليها).

☐ صافي قيمة حالية
معيار لتقييم المشروعات ويقوم على خصم كل التدفقات المتوقعة مستقبلاً مع استخدام حد ادنى لمعدل العائد تحدده الادارة.

☐ هامش صافي فائدة
الفرق بين عائد الفائدة وتكلفة الفائدة للبنك على اجمالي اصول البنك او اجمالي اصوله المدرة للفوائد.

☐ استثمار صاف
اجمالي الاستثمار – اهلاك السلع الرأسمالية.

☐ صافي رفاهة اقتصادية
مقياس للناتج القومي يصحح العديد من الحدود الموجودة في مقياس اجمالي الناتج المحلي.

تاريخ صناعة السيارات في العالم

□ اعداد / المدى الاقتصادي

لم يفكر كل من «كارل بنتس» و«مايباخ» عندما نجحا في عمل أول محرك يعمل بالبنزين عام ١٨٨٥م في السيارة كما هي معروفة الآن، وإنما أرادا ببساطة عمل آلة جر لتحريك السفن والعربات عمومًا. وكان هنري فورد في أمريكا هو من نفذ أول خط إنتاج للسيارة. وظلت صناعة السيارة في ألمانيا صناعة يدوية بحتة حسب طلب كل مستهلك، وبالتالي اختلفت كل سيارة عن مثيلتها، ولم تكن هناك مصانع وإنما ورش للإنتاج تشبه ورش الهواة حاليًا.

مشكلة القيادة

لم تكن قيادة السيارات الأولى في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مسألة بديهية، فقد كان على السائق إدارة المحرك يدويًا، وقبل ذلك كان عليه ضبط ترتيب الاحتراق وتفريغ الهواء عند تزويد السيارة بالوقود، هذا في داخل المدينة، أما إذا خرج بالسيارة خارج المدن فهناك أخطار أخرى مثل الحيوانات التي تقف في الطريق، فقد كانت تثور وقد تهاجم السيارة عند سماعها آلة التنبيه، وغير ذلك مما لا يتوقعه قائد السيارة.

لكن المشاكل التقنيـة كانت أكبر بكثير، فعلى سبيل المثال مشكلة الفرامل، التي لم تكن – بالطبع – بالكفاءة الحالية على الإطلاق، وكان على قائد السيارة الضغط على الفرامل أكثر من مرة حتى يقلل من سرعة السيارة، قبل أن يتمكن من إيقافها. وفي ذلك يقول المؤرخ رولت:«إن قدرة السيارة على السير فاقت قدرتها على التوقف»، ولهذا كانت آلة التنبيه بالسيارة أهم كثيرًا من الفرامل.

وكانت الإطارات تشكل تحديًا كبيرًا لصبر قائدي السيارات. فقد استعملت الإطارات المملوءة بالهواء لأول مرة في ١٨٩٥م، وكانت أغلب أعطال السيارات بسبب الإطارات، فقد كانت ملساء وكانت جدرانها رقيقة جدًا ولم يكن الكاوتشوك مخلوطًا بمواد أخرى مقوية – كما هو الحال الآن – ولذلك فقد كانت حساسة جدًا للشمس وللحرارة عمومًا. ولم يكن الإطار الاحتياطي شيئًا بديهيًا وبالتالي كان على السائق أن يقف ويصلح الإطار على الفور حتى يستطيع مواصلة السفر.

أما الإضاءة فكانت ضعيفة جدًا، ولم يكن الغرض منها إنارة الطريق أمام السائق، وإنما فقط لكي يرى الآخرون السيارة. وكان يستعمل لذلك إما الزيت أو الشمع. والطريف أن الدراجة الهوائية سبقت السيارة إلى الإضاءة الكهربائية، لكنها في مراحلها الأولى كانت لا تتحمل الاهتزازات القوية إذا وقعت السيارة في مطب أو ما إلى ذلك. ثم تحسنت بعد الحرب العالمية الأولى وأضيفت إليها الإشارات الجانبية (الفلاشر). حتى عام ١٩١٤م كانت نظرة السائقين إلى بعضهم وإشاراتهم باليد كافية تمامًا(كافية تمامًا حتى يومنا هذا في كثير من البلدان النامية).

كانت صناعة السيارات قبل عام ١٩١٤م، أي قبل الحرب الأولى، عبارة عن ورش صغيرة تصنع السيارة حسب الطلب – كما ذكر سابقًا – وكان الإنتاج قليلاً جدًا، ولم يكن مربحًا بالمرة. وعندما بدأت أوروبا تدرك مستقبل السيارة، وأنها صناعة قادمة وقابلة للنمو، دخلت كثير من الشركات الألمانية في هذه الصناعة، مثل أوبل الذي كان صانعًا للدراجات الهوائية، ووشتاير صانع السلاح. كما دخلت كل من شركة سيمنز و AEG من قطاع الصناعات الكهربائية أيضًا في صناعة السيارة.

وقد أدى التبادل التكنولوجي من خلال الاستيراد والتصدير ومنح تصاريح الإنتاج إلى تدويل صناعة السيارة، كما قاد التنافس ورغبات المستهلكين المتزايدة إلى الإسراع في البحث العلمي لتطوير السيارة. وكان من نتائج ذلك إنشاء أول معهد لأبحاث السيارات في العالم في كلية التكنولوجيا بجامعة برلين عام ١٩٠٩م، وتبعه معهد دريسدن عام ١٩١٨م، وآخن ١٩٢٣م، وكارلسروهه ١٩٢٤م، وهانوفر عام ١٩٢٨م. وبذلك انتقلت صناعة السيارات من الحبو إلى المشي، فقد أنهت هذه المعاهد العلمية مرحلة التجريب والهواية إلى الأبد، وحولت صناعة السيارة إلى هندسة وعلم منظم.

معركة الوقود وانتصار البنزين

يخطئ من يظن أن اختراع بنتس ومايباخ لمحرك البنزين أدى إلى ثورة، فقد كان ذلك الاختراع مجرد اقتراح أكثر من كونه اختراعًا. فقد سبقته محركات البخار والكهرباء، بل أنها كانت قد انتشرت إلى حد كبير، ففي أمريكا – على سبيل المثال – وفي بداية القرن الماضي كانت ٤٠ ٪ من السيارات تسير بالبخار، و٣٨ ٪ بالكهرباء، و٢٢٪ فقط بالبنزين. وكان التنافس والصراع أولًا بين البخار والكهرباء، ولم يكن البنزين يمثل إلا الاختيار الثالث والأخير، خاصة إذا علمنا أن السيارة التي كانت تسير بالبخار لم تكن بطيئة على الإطلاق، فقد وصلت التجارب بها في أمريكا عام ١٩٢٥م إلى سرعة قصوى قدرها ٢٠٥ كيلومترات في الساعة، وكان هذا هو الرقم العالمي في سرعة السيارة. وعليه فلم يكن أحد يتوقع هذا الانتصار المذهل للبنزين على حساب البخار والكهرباء، لكن هذا الانتصار له بالطبع أسبابه، ومنها على سبيل المثال، التعقيد الواضح في محركات البخار مقارنة بالبنزين، وضياع مساحة كبيرة من السيارة بسبب خزانات المياه الكبيرة... وغيرها. لكن هناك سببين رئيسين أديا إلى هزيمة محركات البخار أمام البنزين: أولهما أن محرك البنزين يحتاج إلى خزان (تانك) صغير فقط لكنه في الوقت ذاته يجعل السيارة تسير مسافات أطول كثيرًا من البخار، مما مكنَ السائقين من الخروج من المدن بالسيارات، وشعور قائد السيارة بالخروج إلى عالم آخر، وكان ذلك شعورًا جديدًا وغريبًا لم يعتده الناس من قبل. وثانيهما - وهو الأخطر – أن أي تطوير في محركات البخار كان تجديدًا لتكنولوجيا قديمة ذاهبة إلى غير رجعة، فقد أدى ظهور محركات البنزين – مع الوقت – إلى إحالة محركات البخار إلى غرفة الإنعاش، بل إلى حالة أشبه بالموت الإكلينيكي.

سيارة لكل مواطن

كانت السيارة قبل الحرب الأولى منتجًا لا يعرفه إلا الأغنياء فقط، لأنها لم تكن تنتج بشكل تجاري، وكانت رمزًا للرفاهية، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨م عاد كثير من المحاربين الألمان إلى ألمانيا، وكثير منهم لا يعرف إلا قيادة السيارات الكبيرة – أي الشاحنات – وإصلاحها. وعادت كثير من السيارات التي استعملت في الحرب وبيعت بأسعار زهيدة لأن أغلبها كان في حالة سيئة. وبطبيعة الحال أدت الحرب إلى انهيار قطاعات إنتاج كثيرة ومنها السيارات، فانهار كثير من الشركات واختفى بعضها، واضطر البعض الآخر للاتحاد مع شركات أخرى، وكان من أبرز هذه المحاولات اتحاد «دايملر – بنز» في عام ١٩٢٦م، وسبحان مغير الأحوال ففي نهايات التسعينيات من القرن العشرين أطلق على اتحاد «دايملر – كرايسلر» اتحاد القرن، وتحول اتحاد الفقراء إلى اتحاد الأغنياء.

وفي تلك الأثناء – أي في العشرينيات – حدثت في أمريكا نقلة نوعية كبيرة في صناعة السيارات، فقد بدأ هنري فورد في صناعة السيارة «الفورد» على خطوط إنتاج كبيرة وبعدد ضخم منظم من العمال، مما أدى إلى إنتاج أعداد كبيرة من السيارات في اليوم الواحد. وكان نتيجة ذلك الإنتاج بكميات تجارية وبالتالي رخص سعر السيارة في أمريكا حتى أصبحت في متناول الكثير من الناس. وعلى سبيل المثال كانت شركة أوبل في ألمانيا تنتج في ذلك الوقت ١٠٨ سيارات يوميًا مقابل ٧٠٠٠ سيارة لشركة فورد.

لم يتقبل صانعو السيارات في ألمانيا هذا الأسلوب الأمريكي أولًا، وعولوا على أسلوب الكفاءة في التكنولوجيا ودقة التصميم، لكن أفكار فورد هذه لاقت قبولًا عند حكام مثل هتلر، الذي اقتبسها بعد ذلك لإنتاج أول سيارة للشعب وأطلق عليها هذا الاسم «سيارة الشعب»، وكان ذلك بمثابة يوم ميلاد «فولكس فاجن»، التي أصبحت بعد ذلك رمزًا للاقتصاد الألماني وقصة نجاح منقطعة النظير. طغى أسلوب فورد في التصنيع بعد ذلك على صانعي السيارات في أوروبا كلها، ذلك أن فورد بدأ في بناء مصانع لتجميع السيارة الفورد في أوروبا وفلت بذلك من فخ الجمارك على السيارات المستوردة لإعادة تركيبها في دول كانت مبتدئة في صناعة السيارات مثل روسيا. وهذه الفكرة التي ابتدعها فورد لا زالت متبعة حتى يومنا هذا، حيث تبيع الدول المتقدمة صناعيًا معدات مصانعها القديمة إلى الدول النامية.

تعشقها أو تكرهها!

كان معروفًا عن هتلر حبه وولعه بالسيارات. وكان معجبًا بهنري فورد، وقد قرأ كتابه في تجربته مع صناعة السيارات وتأثر به. ولم يخف على أحد حبه في الظهور المستمر في السيارة المرسيدس السوداء الكبيرة المكشوفة. وكان لذلك أسبابه، فقد كانت السيارة جزءًا من خطة إعادة بناء الاقتصاد الألماني بعد الحرب الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية في العشرينيات من القرن الماضي. وكانت صناعة السيارة تعني ببساطة إيجاد فرص عمل، وتوحيد الشعب الألماني على حب منتج بعينه، وإقناع الألمان بأنهم يستعملون أحد مخترعات العصر والتنزه بها على أحدث شبكة طرق، فكان هتلر هو أول من بدأ مشروع «الطرق السيارة» Autobahn في ألمانيا. وكانت النتيجة أنه حتى عام ١٩٣٩م تم إصلاح ١٧٠٠٠ كيلومتر وبناء ورصف ٣٠٠٠ كيلومتر، إضافة إلى ٣٠٠٠ كيلومتر أخرى كطرق على الجسور.

وظهرت في ألمانيا معارض السيارات. وأسس العمال ورش إصلاح خاصة بهم، وكان من نتيجة ذلك أن قفز إنتاج السيارة الخاصة إلى الضعف من ١٩٢٩م إلى عام ١٩٣٥م، بينما زاد عدد الشاحنات إلى الثلث فقط في الفترة نفسها.

وولدت فكرة السيارة «الفولكس فاغن» في عهد هتلر، ذلك أن جمع الألمان على حب هذا المنتج مرتبط بشكل أو بآخر بقدرتهم على امتلاكه، فكانت فكرة صناعة سيارة بسيطة وبأسعار في متناول الكثيرين. وكان من أسباب وقوع الشعب في حب هذه السيارة أنها زودت بمحرك خلفي، وكان ذلك موضة في هذا الوقت، حتى إن شركة مرسيدس كان لها محاولات في ذلك. أما فكرة تبريد المحرك بالهواء بدلًا من الماء فقد استهوت الكثيرين حتى عهد قريب، إضافة إلى التصميم القريب من شكل الخنفس، الذي إما أن تعشقه وإما أن تكرهه ولا وسط بينهما.

محرك للسيارة ومحرك للاقتصاد

أجمع المؤرخون على ارتباط صناعة السيارات في ألمانيا ارتباطًا وثيقًا بالمعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. لكنهم اختلفوا على السؤال: هل تأثرت صناعة السيارات إيجابيًا بالعصر النازي؟ وعلى كل حال فإن من المؤكد وجود نوع من الاستمرارية بعد هتلر، فقاد الألمان السيارة «الفولكس فاجن» بعد الحرب والتي صممها مهندسو هتلر، وساروا بها على الشوارع التي رصفها هتلر، وسافروا بها إلى الدول التي داهمها هتلر، وأصبح هاينرش نوردهوف رئيسًا لشركة شتاير للسيارات بعد أن كان رئيسًا لأحد مصانع السلاح. وعين المسؤول عن الإمداد والتموين في عهد هتلر رئيسًا لمجلس إدارة «فولكس فاجن»، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا، فما كان يمكن للألمان – ولا لأي شعب آخر – الانفصال الكامل عن أمسهم القريب، ولكن كان لابد أيضًا من الانطلاقة الجديدة. وانطلقت صناعة السيارات الألمانية وسط خوف أوروبي من اجتياحها للسوق الأوروبية. وتلاحقت الأحداث مسرعة، ففي عام ١٩٥٢ تم إلغاء قانون تحديد السرعة على الطرقات الألمانية، وازداد حب الألمان للسيارة الخاصة، التي كانت تعبر عن الاستقلالية والفردية، وتحولت السيارة إلى معبودة الجماهير. وأسرعت الأحداث في تلاحقها وسط ذهول العالم وليس الأوروبيين وحدهم عندما وصل عدد السيارات الخاصة فقط في عام ١٩٥٢م إلى ١,٥ مليون سيارة، وارتفع العدد في السنوات العشر التي صاحبت المعجزة الاقتصادية من ١٢,٧ سيارة لكل ١٠٠٠ شخص في ألمانيا إلى ٨١,٢ . أما في عام ١٩٥٥م فقط احتفل الألمان بخروج السيارة «الفولكس فاغن» رقم مليون من المصنع. وفي الستينيات وصل عدد السيارات الخاصة في ألمانيا إلى ٨ ملايين سيارة. وبهذا أصبحت السيارة منتجًا عامًا يملكه المجتمع، وتجسيدًا لهذه الفكرة عادت فولكس فاغن وسجلت رقمًا قياسيًا جديدًا بإنتاجها السيارة رقم ١٠ ملايين، أي أنها أنتجت في السنوات العشر من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥م عشرة أضعاف ما أنتجته في تاريخها. وبعد ذلك بخمسة أعوام وصل عدد العاملين في ألمانيا في صناعة السيارات إلى ٧١٨٠٠٠ عامل، وبذلك أصبحت السيارة هي العامل الأول في عودة الازدهار الاقتصادي إلى ألمانيا. ويدل على تلك الحقيقة أن نسبة النمو في قطاع صناعة السيارات قفز من عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٦٠م إلى ثلاثة أضعاف النمو في كل قطاعات الصناعة الأخرى في ألمانيا. وأخيرا في عام ١٩٧٠م استطاع الألمان تصدير أكثر من نصف إنتاجهم من السيارات (٥٥,٢٪) إلى الخارج.

لقد جسدت السيارة بحق المعجزة الاقتصادية الألمانية، وكانت رمزًا للنجاح وعودة الروح في ألمانيا بعد انكسارات الهزيمة. كانت رمزًا لاستعادة الحرية، ومثلا يحتذى في كثير من بلدان العالم، وأصبحت السيارة في ألمانيا من لوازم الحياة اليومية.

الاقتصادي | العدد (1746)السنة السابعة -الثلاثاء (16) اذار 2010

سـوق الأسـهم المالـية

(٢٣)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

نظرية فعالية السوق تعتمد على فكرة اسعار الاسهم لهذا اليوم و التي تُنشئ و تشكل توقعات المستثمرين في ما يتعلق بالمستقبل و تكون معلومات المستثمرين فعالة و كفوءة من حيث يقوم المستثمر بجمعها حال تواجدها.

و بعبارة اخرى فأن المستثمر الفاهم و الواعي لا يهمل بالعمد اي جزء من المعلومات يتعلق بتشكيل و انشاء توقعاته فيمكن ان يقلل فعل مثل هذا الامر من كمية العوائد المستحصلة من الاستثمار. و من هذا نجد ان فكرة فعالية السوق توضح لنا :"ان اسعار الاسهم تنشأ من جمع المعلومات المتواجدة فأن تم جمع هذه المعلومات على وجه الدقة سيكون الشيء الوحيد الذي يغير من سعر السهم هو وصول معلومات جديدة غير متوقعة".

فليست اذاعة المعلومات الجديدة و معرفتها امراً كافياً لفهم الكيفية التي يستجيب بها السوق.

فلا يتوجب علينا ان نهتم بالاخبار فحسب لمعرفة تحركات اسعار الاسهم، بل و يجب ان نعرف الكيفية التي تتصل بها تلك الاخبار بتوقعات المستثمر التي توقعها سابقاً و قبل معرفة الاخبار الجديدة.

لنعد الى المثال الاول الذي ضربناه و الذي يفيد بارتفاع سوق الاسهم عندما تم اعلان انخفاض في نسبة البطالة و من ثم انخفاض السوق في المرة الاخرى و بأعلان اخر، لتفسير هذا الامر نحتاج الى سؤال المستثمر عن توقعاته في التغيير الحاصل في نسبة البطالة في كلا المثالين السابقين.

هَبْ ان المستثمرين قد توقعوا قبل هذا الاعلان تغيرا في نسبة البطالة اكثر من المتوقع فأن الاخبار ستعلم المشارك في سوق الاسهم المالية ان السوق اضعف مما توقع.

و يمكن لهذا الامر ان يحسن من الارباح المستقبلية غير ان اسعار الاسهم ستنخفض في هذه النقطة على الاقل.

فما تخبره الحكومة لاي شخص في ما يتعلق بالاقتصاد كان الشيء ذاته بالنسبة للمثالين السابقين لكن النسبة المعلنة عن التغير في مستوى البطالة نسبةً تختلف عن توقعات السوق و على هذا النحو ستكون المعلومات ذاتها قد نُشرت.

دور التوقعات في سوق الأسهم

ان السوق الكفوءة هي السوق التي تسلط الضوء على اهمية التوقعات في شرح تغير اسعار الاسهم بمرور الزمن.

ان المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه اسعار الاسهم هو التوقعات التي يعطيها المستثمرون و المشاركون و التي تلعب دورا في اسعار الاسهم الجارية.

فاذا توقع كل الناس على سبيل المثال ان شركةً ما ستعلن عن حصولها على ارباح كبيرة للسنة المقبلة، لذا سوف يتصرف المشتركون في السوق على اساس ما هو متوقع و سوف يقومون بتسعير الاسهم بحسب اسعار الاسهم الجارية.

فأذا اعلنت الشركة عن حصولها على ارباح كبيرة كما هو متوقع فأن توقعات السوق المفترضة و المتوقعة لن تتغير عندما يتم اعلان كمية الارباح.

و اذا كان الاعلان الحقيقي يفيد بتوقعٍ في نزول الاسعار فأن هذا التوقع المعاكس سوف يسبب في نزول اسعار الاسهم.

فما دامت الاعلانات تشير الى عكس المتوقع في السوق فأن المعلومات الجديدة سوف تسبب في اتخاذ السوق ردة فعل لهذا.

فما حصل في حقيقة الامر هو عكس المتوقع لذا فأن اسعار الاسهم ستخضع للتوقعات الجديدة.

و لأستيعاب و فهم آلية سوق الاسهم المالية على نحو مشتمل فينبغي علينا ان نسأل انفسنا على الدوام عن ماهية التوقعات الحالية لأن توقعات حال السوق تقود الى سعر السوق المرتقب.

و لهذا السبب ترى ان الصحافة المالية مليئة بمعلومات مستقصاة مثل توقعات المحللين للارباح المستقبلية لشركة ما او تخمينات الاقتصاديين لنسبة البطالة.

ان اسعار الاسهم خاضعة و بأستمرار لتغير التوقعات فضلا عن ذلك لا يحصل كل شخص على المعلومات نفسها ليستطيع التوصل الى التوقعات نفسها حيث ان هذه الاختلافات ستخلق لنا فئة المشترين و البائعين.

فأن رغبنا في البقاء في حالة من التواصل مع السوق و مواكبة احداثه يتوجب علينا ان نسأل انفسنا "ما التسعيرة الحالية للسوق؟ ليست معرفة ما هو متوقع بالامر الهين لكن ينبغي علينا ان نركز اهتمامنا على الاتجاه الصائب على الاقل.

تقدم لنا الصين حالة دراسة جيدة. فالاقتصاد الصيني في تقدم مستمر و على نحو سريع، الوقت الذي تقوم به الحكومة الصينية بالسماح و على نحو متباطئ اكثر فأكثر في جعل الاقتصاد ذا توجه سوقيً، إذ بلغت نسبة نمو اقتصاد الصين في بداية الالفية الثالثة ثلاثة اضعاف نسبة النمو الاقتصادي في بلدان العالم المتطورة.

و يمكن ان يقول المستثمر العادي ان الصين مكانٌ عظيم للقيام بالاستثمار و ذلك لما يتمتع به من نمو اقتصادي سريع يترجم بدوره تناميا في الارباح الايجابية،بيد ان طالباً يدرس في حقل السوق الكفوءة سيتسم بطبعٍ اكثر حذرا فضلاً عن بحثه عن توقعات المستثمرين ليُلم باكبر قدر ممكن من المعلومات فإن توقع المستثمرون و المشتركون في السوق استمرارا في النمو الاقتصادي فسوف ينعكس هذا الامر على اسعار السوق بحسب هذه التوقعات.

مؤشرات مالية اخرى

يشبه مؤشر راسل و وليشير مؤشر ستاندرد آند بورز من حيث تتبعهما لمسار اسعار الاسهم المالية لمجموعة كبيرة و متنوعة من الشركات. فتضم هذه المؤشرات العديد من الشركات الصغيرة غير الموجودة في مؤشرات اخرى. فيشار الى تلك الشركات الصغيرة ،وعلى اساس القيمة السوقية، على انها شركات ذات قيمة سوقية متوسطة بينما يُشار الى الشركات الاصغر و المتداولة علنياً بالشركات ذات القيمة السوقية الصغيرة. و على العموم يتم استخدام مؤشرات راسل لتتبع أداء الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة و الصغيرة على حد سواء و يُعد مؤشر وليشير من المؤشرات الكبيرة و الواسعة حيث انه يتتبع مسار الاسهم التابعة لما يقارب الـ٥٠٠ شركة.

و يعتمد كل من المؤشرين على وزن القيمة السوقية لذا يتم اعطاء الشركات الكبيرة وزناً اكبر في المؤشر.

و علاوةً على وجود مؤشرات الاسهم في الولايات المتحدة فثمة العديد من مؤشرات الاسهم الموجودة في انحاء العالم و التي تقيس اداء اسعار الاسهم المتداولة في اوطانها.

فيقيس مؤشر (اف تي سي اي ١٠٠) على سبيل المثال اسعار الاسهم لمئة شركة تتاجر في بورصة لندن للاسهم. و يقيس مؤشر نيكاي ٢٢٥ اسعار اسهم الشركات المدرجة على لائحة بورصة طوكيو للاسهم. فتمتلك جميع الدول المتطورة مؤشرات الاسهم الخاصة بها. فاليوم و حتى البلدان المتطورة مثل ماليزيا و تايلند و البرازيل و روسيا و الهند و الصين لديها اسواقٌ لمداولة الاسهم تحتوي على مؤشرات تغير بتغير توقعات السوق بالنسبة للربحية و اصدار الشركات. و توجد ايضا مؤشرات الملكية و التي يتم توفيرها مقابل دفع اجر معين كما هي الحال مع المؤشرات التي تمنحها مورغان ستاينلي و التي تتبع اسعار الاسهم لصالح بلدان عدة و ذلك في المؤشر نفسه.

فعالية السوق

غالبا ما يكون من الصعب حساب كفاءة اداء سوق الاسهم المالية. فتوجد على سبيل المثال في احد الايام اخبار سارة عن الاقتصاد مثل انخفاض نسبة البطالة بنسبة واحد بالمئة، و اخبار اخرى تفيد بأن سوق الاسهم المالية يجتمع على اعلان ارتفاع اسعار الاسهم، غير ان اسعار الاسهم و بعد مضي شهر يمكن ان تنخفض.

فلا يضع هذا الاداء نصب عينيك الا كون السوق ذا طبيعة متغيرة على نحو كبير فيبدو كأنه لا يرسو على بر ابداً.

فثمة تفسيرٌ واف لمثل هذا الاداء غير المتوازن و الذي يعتمد على فكرة فعالية السوق.

فعلى الرغم من وجود بعض الجدل في ما يتعلق بصحة هذا الامر الا انه لا يزال نقطة بداية مفيدة لشرح التحركات المراقبة في اسعار الاسهم.

و لفهم فكرة فعالية السوق عليك ان تتذكر ان السهم يمثل ادعاء الملكية للأرباح المستقبلية للشركة.

فيهتم المستثمرون بالمستقبل لا بالماضي من اجل معرفة قيمة السهم في هذا اليوم، فلا يتعلق الماضي الا بالمدى الذي يساعد على تشكيل التوقعات المستقبلية لذا فأن

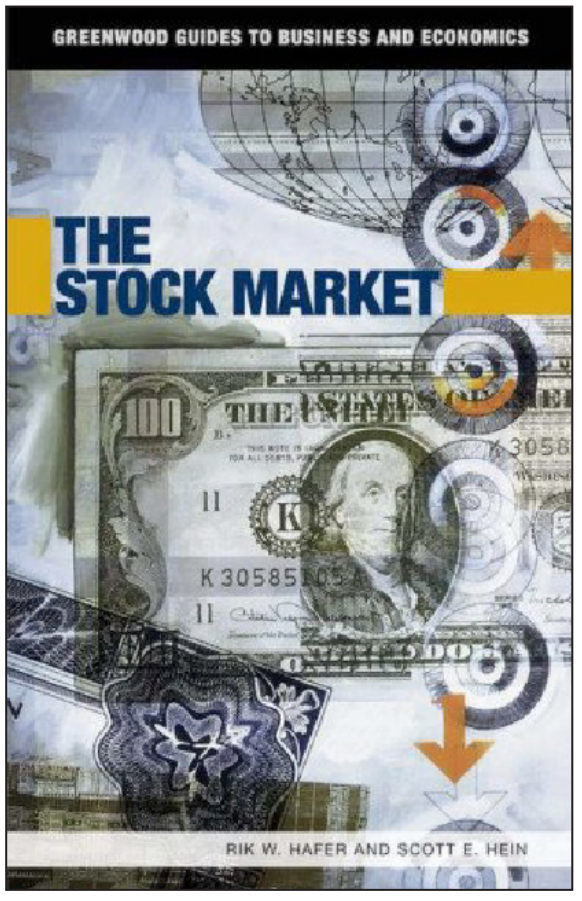

معادلة التنمية و خصخصة الشركات في الهند

□ ترجمة / عادل العامل

في الأشهر العشرة الأخيرة، حققت الهند ٣,٥ بليون دولار من بيعها أجزاء من الشركات التي تديرها الدولة، زيادةً على ما أتت به مثل هذه المبيعات خلال السنوات الأربع الماضية. ذلك أن نيو دلهي، المثقلة بالديون، بحاجة ماسّة جداً إلى النقد، جزئياً من أجل تمويل مشاريع التنمية كالطرق، و المدارس، و المستشفيات، التي يمكن أن تعزز النمو المؤثر للبلاد، غير أن هناك شكوكاً جدية بشأن ما إذا كانت الهند تستطيع أن تحافظ على هذا الاتجاه، أو تقوم بتصعيده، كما جاء في تصريحات الاقتصاديين الذين يحثّونها على ذلك، وفقاً لكاتب هذا المقال فيكاس باجاج.

إن الأحزاب السياسية، بما فيها المشاركة في الائتلاف الحاكم، و الاتحادات الممثلة للعمال في الفعاليات التي تملكها الدولة، تعارض بيع الأسهم في الشركات العامة، دعك عن الخصخصة الفورية. " فالمسألة هي، هل هذه هي الموجة الكبيرة أو ستكون حرب خنادق؟ إحساسي أنها ستكون حرب خنادق "، كما قال سومان بيري، المدير العام للمجلس القومي للبحوث الاقتصادية التطبيقية، في ما يتعلق بالسعي إلى بيع الأسهم في الشركات.

و الإشارة القادمة على ستراتيجية الحكومة ستأتي قريباً حين يقدم وزير المالية ميزانية السنة المالية الجديدة، التي تبدأ في نيسان. وسوف يراقب المحللون ليروا كيف يشرع حزب المؤتمر في تخفيض الإنفاق، الذي ساعد على إعادة انتخابه في السنة الماضية بأغلبية أكبر. فبعد النجاة من أسوأ أزمة مالية عالمية، يواجه القادة الهنود ربما تحدياً أكبر حتى التقليل من العجز المالي الكبير بينما يحشدون مالاً أكثر لغرض تنمية البلاد. و يقول الاقتصاديون إن الهند يجب أن تعجّل بسلسلة من إصلاحات اقتصادية طال انتظارها ـ و بوجه خاص، بيع حصص كبيرة من الشركات المملوكة من قبل الدولة.

و حتى الآن، فإن صانعي السياسة هناك (يخربشون) في السطح لا أكثر. فالدولة تمتلك ٤٧٣ شركة بقيمة ٥٠٠ بليون دولار، أو ما نسبته ٤٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد. و يقول اقتصاديون إن باستطاعة نيو دلهي حشد بلايين عدة من الدولارات بمجرد تخفيض حصتها إلى ما نسبته ٩٠ بالمئة من الشركات المدرجة. و قد أعلنت الحكومة أنها تخطط لإدراج ٦٠ فعالية إضافية مربحة مملوكة من قبل الدولة في بورصة البلاد.

و لقد اتخذت مجادلات الاقتصاديين في هذا الشأن وزناً إضافياً لأن مساعي الهند لدعم النمو و تخفيض الفقر المزمن تجري ضد الوقائع المالية المُثبطة للهمّة. فمع دَين حكومي بلغ الآن ما نسبته ٨٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن صانعي السياسة لا يستطيعون أن يقترضوا المزيد من المال من دون رفع معدلات الفائدة بدرجة مهمة و جعل الأمر أصعب على القطّاع الخاص للاقتراض.

إن الدَين الكبير لم يكن موضوعاً لنوع الانتقاد و التدقيق الذي تم توجيهه إلى اليونان و بلدان أوروبية أخرى لأن الهند تدين بأكثر من ٩٠ بالمئة لشعبها. و بالمقارنة، فإن أكثر من ٨٠ بالمئة من الدَين اليوناني هو لأجانب. فبعد استقلال الهند في عام ١٩٤٧، قام القادة الهنود بتكوين شركات مثل Steel Authority of India Ltd.

لمساعدة البلاد على القفز من جذورها الزراعية إلى مستقبل صناعي؛ كما أنهم أمّموا الشركات الخاصة مثل Air India و معظم مصارف البلاد. و أصبحت هذه الشركات العمود الفقري للرعاية السياسية، موفّرةً نسبياً ، على سبيل المثال، الأعمال الآمنة و العالية الأجر لأعضاء الاتحادات القوية. و كنتيجة لذلك، وجد القادة الهنود أن من الصعب تجاوز الشركات.

فإضافة إلى كوارث البلاد المالية، في السنوات الأخيرة، فإن الهند رفعت أيضاً من أجور القطّاع العام و زادت إلى درجة مهمة من الانفاق على البرامج الاجتماعية و المعونات، بما في ذلك التنازل عن القروض للمزارعين. و في السنة الماضية خفضت الحكومة الضرائب و قدمت العون المالي للصادرات من أجل دعم الاقتصاد.

و ساعدت تلك الجهود كما يبدو في رفع النمو إلى قياس سنوي نسبته ٧,٩ بالمئة في الأشهر الثلاثة المنتهية في ٣٠ أيلول، من ٦,١ بالمئة في الربع السابق من السنة. غير إن الإنفاق الزائد أدى إلى تضخم أعلى ـ كانت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ١٥ بالمئة في كانون الأول من سنة أسبق ـ و بالرغم من تحديد مقدار الأموال يستطيع صانعو السياسة الإنفاق على حاجات أطول مدىً. إن حكومة الهند الفيدرالية و حكومات الولايات تنفق الآن أموالاً على مدفوعات الفوائد، مثلاً، أكثر من القوات المسلحة للبلاد و خدماتها الاجتماعية مثل التعليم و الرعاية الصحية. و كما قال أيلا باتنيك، من المعهد القومي للتمويل العام و السياسة في نيو دلهي، " فإن المال لا يجري إنفاقه من أجل دافعي الضرائب اليوم،و كلما فعلنا ذلك أكثر، سنمرر إنفاقاتنا إلى أجيال المستقبل ".

و يقرّ المسؤولون الحكوميون بأن الهند تواجه ضغطاً على الميزانية و يقولون إن بيع الأسهم في المشاريع التي تملكها الدولة سيكون وسيلةً مهمةً للتخفيف من ذلك الضغط. " و نحن ملتزمون بتخفيضه في السنتين القادمتين. و إذا ما توجَّب أن يحدث ذلك فعليكم أن تكون لديكم الموارد. و التجريد divestment أحدها"، كما قال سونيل ميترا،وهو مسؤول وزاري مالي كبير. و يؤكد صانعو السياسة الآخرون أنه لتحسين أداء الشركات المملوكة من قبل الدولة و حشد مال كاف لتطوير الرعاية الصحية، و التعليم، و البُنيةً التحتية للبلاد، فإن الهند ستحتاج إلى خصخصة عشرات الشركات و ليس فقط بيع حصص الأقلية كما ظلّت تفعل حتى الآن.

العراق و إيران و سياسة النفط الخام

□ ترجمة / المدى الاقتصادي

في بدايات شهر ايلول من عام ١٩٦٠ كانت الحكومة العراقية قد استضافت مسؤولين من فنزويلا و دول الخليج في مؤتمر غامض دام خمسة ايام ارتدى المسؤولون فيه البدلات بدلاً من العباءات و جلسوا على طاولة خشبية و اسسوا منظمة الدول المصدر للنفط (اوبك). ساهم العراق في قيادة هذه المؤسسة النفطية و على مدى العقود الثلاثة التي تلت التأسيس و يرجع ذلك الى كونه عضواً في المنظمة فضلاً عن تنامي انتاجه المستمر. غير ان تأثيره قد تراجع في عام ١٩٩٠ و ذلك عندما غزا العراق دولة الكويت احد الدول الاعضاء في المنظمة فأصبح العراق تحت سيطرة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة. فعلى الرغم من كون العراق ثالث بلد من حيث الاحتياطي النفطي الا انه هبط الى التسلسل الثالث عشر من قائمة الانتاج العالمي فصدأت الانابيب النفطية و ظلت الابار النفطية مهملة فضلا عن هجرة المهندسين.

يحاول العراق الان استعادة مجده بخطط تضاعف الانتاج اربع مرات او اكثر و يمكن لهذا ان يغير الصناعة النفطية العالمية و يمكن ايضا ان يهدد هذا التغيير اثنين من اعضاء المؤسسة في منظمة اوبك النفطية حيث يمكن للعراق ان يشارك السعودية في قيادتها للمجموعة فضلا عن مواجهة ايران تراجعا اكبر في الانتاج. فكانت علاقة الصين الوثيقة مع ايران مبنية على اساس تعطش بكين النفطي و الذي ساعد ايران على تجنب العزلة بسبب برنامجها النووي و توجه الشركات النفطية الصينية اهتمامها الى العراق مع الدعم الامريكي. و مع ذلك يستوجب على العراق ان ينجز عملاً بطولياً لا سابق له، ففي تاريخ الصناعة النفطية الحديث لا يوجد بلد يزيد من انتاجه بالصورة التي يخطط لها العراق. على مدى السنوات السبع المقبلة ينوي العراق ان يرتفع من واقعه الانتاجي ذي البرميلين و نصف البرميل في اليوم الواحد الى اثني عشر برميلا في اليوم الواحد، فيفوق هذا الكم الانتاجي الذي ينوي العراق إلى وصوله كما الانتاج السعودي بنسبة تبلغ ثلاثين بالمئة. رسم حسين الشهرستاني خطةً واسعة نصب فيها كمينا يتمثل بتوقيعه عقدا مع شركة برتيش بتروليوم الصيف الماضي يضمن هذا الكمين ان كبرى الشركات المنافسة مثل رويال دويتش و سيل و ايكسون موبايل ستحذو حذو شركة بتروليوم برتش النفطية .

و في الوقت ذاته ابرم الشهرستاني عقدا مع لوكويل الروسية للنفط فضلا عن الشركة الصينية النفطية العالمية الامر الذي اعطى الشهرستاني المزيد من الغلبة.

فكانت العقود هذه مرتبطةً بتسعير لا يرحم. حيث اصر الشهرستاني على ان تأخذ الشركات اقل من (٢) دولارين للبرميل الواحد تاركةً معظم الربح الذي يمكن ان يُقدّر بـ٩٥٪ للدولة العراقية. رحب الكثيرون بالتعاقد مع هذه الشركات الاجنبية وذلك بسبب الحاجة الماسة للاموال في بناء المدارس و المستشفيات،و لكانت حتى الدول المتقدمة ستعاني من مد ما يكفي من الانابيب النفطية و الابار في سبيل الوصول الى مستوى يساوي اجمالي الانتاج النفطي السعودي. فبعد انجاز خطة الشهرستاني امرا طموحاً بالنسبة لبلد متهالك مثل العراق فستحتاج الشركات النفطية بدءاً من الصفر الى مد الطرق المعبدة فضلا عن وجوب احضار تلك الشركات كل معداتها الخاصة. و يرتبط هذا التأخير اللوجستي بنقص في القوى العاملة فليس لدى الصناعة النفطية ما يكفي من المتخصصين الاكفّاء،و ثمة مخاوف من امكانية حدوث نزاع مبالغ فيه جراء ارتفاع اسعار النفط.

فكانت سنوات من الحرب الطائفية كافيةً لتحمل اثارا بغيضة على العراق تجعلهم يحاولون تقاسم عائدات النفط فيما بينهم على الاقل و ذلك بحسب ما تظهره الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٠. هذا و قد وافق البرلمان في ٢٦ كانون الثاني الماضي على ان المحافظات المنتجة للنفط سوف تتلقى مبلغاً اضافيا قدره واحد دولار عن البرميل الواحد من الحكومة المركزية التي تسيطر على هذه الصناعة.

و سيتم اعطاء مساعدات مالية للمحافظات الفقيرة الانتاج و ذلك من المناطق المحاذية لها، فسوف تأخذ المراكز الدينية ٢٠ دولاراً لكل تأشيرة دخول او لأي زائر حاج.

وليس ثمة ما يضمن استمرار هذا الاتفاق الذي من شأنه تقليل العنف، فيحتمل ان يبقى العراق منتكساً. فثمة مخاوف كبيرة تتمثل في المعارضة المتنامية لتدفق النفط لعراقي عبر جيرانه. و بحسب الطلب العالمي الحالي للنفط فأن تدفق النفط العراقي يمكن ان يتجه بالاسعار نحو الهبوط، و يمكن ان يجعل اعضاء منظمة اوبك يقللون من الانتاج الذي سبق و ان تم تقليله في السنوات الماضية.

و ثمة بعض الشكوك الجديدة التي تدور حول حاجة العراق الى وضع حد اقصى للانتاج، لكن اين هي البداية؟

لقد كان اعلى مستوى و اقصى حد وصله العراق عام ١٩٩١ و ذلك بمستوى انتاجي مشابه لمستوى ايران و الذي بلغ ٣ براميل في اليوم الواحد فوضعت منظمة اوبك النفطية العراق و ايران في المرتبة نفسها. لكن الشهرستاني طلب في وقت باكر من هذه السنة حداً اقصى للانتاج مشابهاً للعربية السعودية. و قد ناقش هذا الامر بالحجة التي تقول ان العراق قد انتج اقل من اللازم و لعقود عدة و ان العراق اهلٌ لمواكبة بقية الدول لكن ذلك اثار استياء السعودية.

الضغط على إيران

ايران غير مرتاحة حيال انتاج العراق النفطي و هي لا تعلن عدم ارتياحها الا القليل بينما ترفض و تعارض بلدان مثل الصين توالي العقوبات الاقتصادية على ايران بسبب برنامجها النووي خوفاً من تزود ايران بالطاقة. و لعل هذا يبدو على نحو مفاجئ اقل اهمية فالصناعة النفطية الايرانية تعاني من نقص في الاستثمار و التقنيات اللازمة.

و تحتاج الى المهارة و التمويل من الشركات النفطية الرئيسة التي استغلها العراق. و تعتمد ايران على أسعار النفط اكثر من غيرها من دول الجوار و ذلك في دعم ميزانيتها المالية غير المتوازنة. و لربما كل هذا له ان يشرح الضربة التحذيرية التي اطلقتها ايران في كانون الاول الماضي عندما ارسلت جنودا عبر الحدود العراقية و قامت باحتلال بئر في حقل فكة النفطي.

و اشار كثيرون الى حالة ايران الضعيفة فقال المسؤولون الامريكيون ان الهدف الاساسي من زيارة هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية للدول العربية في الخليج هو الطلب من ايران ان تضع ثقتها في زبائنها الاسيويين الذين بأمكانهم استغلال كل قطرة من المنتوج النفطي الايراني.

عن الايكونومست

الاقتصادي | العدد (1746) السنة السابعة - الثلاثاء (16) اذار 2010

مرصد المدى الاقتصادي

بساتين مهملة في ضواحي بغداد..

انتاج منخفض، أشجار مثمرة تهلك وأخرى تستغيث

□ رصدها/ حسين الهاشم

أكد أصحاب البساتين في ضواحي مدينة بغداد وجود جملة مشاكل تؤثر سلبا على انتاج هذه البساتين التي تمثل المصدر المالي الوحيد لعدد كبير من العوائل الريفية ، فضلاً عن انها ترفد الاسواق المحلية بكميات كبيرة وانواع مختلفة من محاصيل الفاكهه . فاصحاب البساتين مازالو يتخذون موقف المتفرج تجاه بساتينهم التي بحاجه الى اعمال كثيرة ومتواصلة لفترة تتجاوز الشهرين للقيام بالأعمال الضرورية .

حسين محمد صاحب بستان قال: منذ فترة طويلة اعمل في هذا البستان الذي لم يبق منه إلا عدد محدود من الاشجار المهملة والمهجورة بعد ان كان عامرا باشجاره المنظمة والتي تنتج افضل انواع المشمش والرمان، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ بدأت مشاكلنا واول ما تعرضنا له تقليل حصصنا المائية التي تصل البساتين لكثرة التجاوزات وعدم وجود رقيب على من يخالف نظام المراشنة الذي كان معمولا به قبل العام المذكور، الأمر الذي جعل هذه البساتين تتعرض الى العطش والتيبس ثم هلاك كثير منها كون البساتين بحاجة الى الماء بشكل دوري بحيث لا تتجاوز فترة اسبوع من الزمن بين عملية ري واخرى ولكن بعد عام ٢٠٠٣ طالت الفترات الى اكثر من ستة اسابيع خلال ايام الصيف وهذا ما قاد الى إصابة اشجار المشمش بمرض التصمغ الذي يصيب هذا النوع من الاشجار ويؤدي الى موتها اذ لم يعالج بالمبيدات والادوية الخاصة وهكذا فقدت اكثر من ٦٥٪ من اشجار البستان الذي املكه والى اليوم نحن نعاني من شحة في مياه ري البساتين وما تبقى من الأشجار في البستان هو مهمل ولا يحصل على الماء بشكل منتظم وتجد اشجارا نصفها متيبس والنصف الاخر اخضر !

اما سلمان غازي صاحب بستان قال: اننا في حيرة من امرنا فبعد ان زرعنا هذه البساتين منذ سنوات عديدة وبذلنا جهوداً كبيرة وانفقنا مبالغ مالية طائلة خصوصا على بساتين العنب التي تحتاج الى رعاية خاصة وذلك برفع اغصان العنب عن مستوى الارض لمسافة متر ونصف المتر كون هذا الامر يساعد على عدم ملامسة محاصيل العنب الارض لان ذلك يؤدي الى تلف ثمار الاعناب . مبينا ان هذه العملية تكلف اصحاب البساتين مبالغ مالية طائلة لشراء اعمدة حديدية وتقطيعها الى مستوى معين بقياس واحد وهذا يتطلب توفير أيد عاملة تقوم بتنصيب هذه الركائز وربطها باسلاك خاصة على شكل شبكة ثم توضع فوقها اغصان العنب وتترك ممرات لتنقل العاملين داخل البستان للقيام بالعمليات المختلفة على مدار السنة . وفي هذا الوقت من كل موسم نقوم بقطع الاجزاء المتيبسة من كل شجرة عنب وفق قياسات علمية بارشادات من قبل مهندسين زراعيين يقدمون لنا التعليمات، وكذلك نشرع الى تنظيف انهر البساتين التي يملؤها الطمأ ومخلفات الاشجار كالاوراق المتكسرة من موسم ماضٍ ، لافتا الى ان بساتين الرمان التي عادةً تكونٍ في اغلب مناطق بغداد مشتركة مع بساتين العنب، رعايتها لا تتطلب جهوداً مشابهة لما تتطلبه اشجار الاعناب وإنما يقتصر على تنظيف انهر هذه البساتين مع قطع الاجزاء المتيبسة وتكون قليلة في هذه الاشجار ولكن تتطلب ايدي عاملة اجرها كبير حيث يصل اجر العامل الواحد يوميا إلى ٢٠ الف دينار ونحن بحاجة الى ١٥ عاملا يوميا على اقل تقدير لفترة تزيد على الشهر، وخلال العام الماضي تكبدنا خسائر مادية لم نكن نتوقعها كون اسعار السوق لم تخدم اصحاب البساتين ..

وتابع الحديث قاسم سلطان محمد صاحب بستان في منطقة التاجي بضواحي مدينة بغداد : خلال هذه الفترة تحتاج جميع البساتين الى عمليات تنظيف انهر السقي التي تمرر الماء الى الاشجار وقطع الاجزاء التالفة من الاشجار حسب انواعها اضافة الى ذلك تسميد اشجار البساتين بالسماد الحيواني وهذا الامر يتكرر كل موسم حيث توضع الاسمدة الحيوانية قرب جذور الاشجار . لان ذلك يساعد على مضاعفة الانتاج ونمو سريع للاغصان ، كما ان هذه الاستعدادات للموسم الجديد تحتاج الى تكاليف مالية كبيرة في وقت لا يوجد اي دعم لاصحاب البساتين من قبل وزارة الزراعة او الدوائر المختصة بالبستنة التابعة لها . والايدي العاملة التي يجب ان نوفرها للقيلم بالعمليات المختلفة داخل البساتين ارتفع اجرها الى مستويات عالية وكذلك الاسمدة الحيوانية هي الاخرى ارتفعت اسعارها خصوصا بعد رفع اسعار الوقود كون اغلب هذه الاسمدة يتم نقلها من المحافظات وتعتبر امرا ضروريا يجب ان يتوفر للاشجار، ويبقى صاحب البستان لا يستطيع وضع حسابات دقيقة يستطيع من خلالها معرفة نسبة الايرادات التي يمكن ان يحصل عليها في نهاية الموسم عند جني ثمار الاشجار لان السوق المحلية تعرض مختلف انواع الفاكهه وهذه الالية لا تناسب المزارع العراقي لانها تكبده خسائر كبيرة في ضوء ما انفقه من مبالغ مادية على عمليات التحضير وصولا الى جني الثمار . وفي هذه الحالة يكون الانتاج لا يغطي ما انفق على عمليات الاستعداد المختلفة وهذا الحال حدث العام الماضي وكانت الاسعار تتراوح ما بين ٧٠٠.٥٠٠ دينار للكيلو غرام الواحد لمحصول العنب في مراكز البيع بالجملة . اما المشاكل الاخرى التي تواجه اصحاب البساتين تتمثل بصعوبة عمليات نقل المحصول . فبعد ان يتم قطف الثمار وتحضر للتسوق نفاجأ بقطع الطريق او خطر للتجوال، الامر الذي يعرض المحصول الى التلف . وحقيقة هناك صعوبات كثيرة تجعلنا لانعرف ماذا نعمل ونحن في حيرة من امرنا فلا نستطيع ترك البساتين وفي الوقت ذاته لا يمكننا تهيئة البساتين للموسم المقبل؟

الى ذلك قال المهندس عبد الجبار عبد الخالق رئيس احد القطاعات الزراعية في ضواحي مدينة بغداد: جميع انواع البساتين بحاجة الى رعاية بشكل دائم وتهيئة البساتين الى موسم جديد واصحاب البساتين اصبحت لديهم خبرة ودراية في مجال عملهم توازي احيانا خبرة المهندس الزراعي وهناك توجيهات لابد ان يعرفها صاحب البستان تتمثل بفترات الري التي يجب ان تكون منتظمة والحذر من تعرض البساتين الى فترات عطش طوال لانها ستؤثر سلبا على الاشجار وانتاجها وكذلك قطع الاجزاء المتيبسة والزائدة وكيفية التعامل مع الاشجار المركبة وكل هذه المعلومات نحاول جاهدين ايصالها الى اصحاب البساتين ولكن المشاكل ظهرت في الفترة الاخيرة وعقّدت سير عمل كثيرمن المزارعين فانظمة الري اصابها خلل في بعض المناطق واسعار المنتج من المحاصيل اصبح لا يغطي النفقات، ولابد ان تكون هناك حلول هؤلاء المزارعين والاعتماد على محاصيل البساتين المحلية التي ترفدالسوق المحلية بانواع الفواكه تلفة وتحديد أنواعها المستوردة.

الاقتصادي | تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

تفعيل القطاعات الانتاجية

■ عباس الغالبي

لا يشكل القطاعان الانتاجيان الاكثر اهمية من غيرهما الزراعي والصناعي الا نسبا ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي وسط حالة سبات وركود كبيرتين لمعظم المشاريع والبنى الارتكازية لهذين القطاعين الحيويين .

وقد تراجع القطاعان الزراعي والصناعي خلال الخمسة اعوام الاخيرة بشكل يدعو للقلق في ظل دعاوى الانتقال التدريجي من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق ، وهو الامر الذي يتقاطع مع طبيعة هذا الانتقال الذي يتطلب قطاعات انتاجية فاعلة ونشيطة وقادرة على تلبية احتياجات السوق .

فالسعي الى قطاعات انتاجية ملبية للحاجة الفعلية هي من أولى سمات الاقتصاد المعافى ، وهذا السعي يتطلب جهداً كبيراً من المخططين والمنفذين مع ضرورة الالتفات الى الرؤى الاقتصادية التي تتضمنها الخطط والبرامج على مستوى المؤسسات التنفيذية.

ولايمكن ان يسير القطاع الزراعي منفرداً أو الصناعي لوحده مالم يسيرا بشكل متواز وبنسب مساهمة عالية في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث لن يتحقق ذلك بين ليلة وضحاها ، بل يحتاج الى الصبر والمطاولة والتخصيصات المالية للموازنات الاستثمارية القادرة على سد حجم الاستثمار المطلوب وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث لم يكن الامر مقتصراً على جانب واحد لتفعيل القطاعات الانتاجية بل ينصرف الامر الى تضافر عوامل وعناصر عدة سعياً لتحريك عجلة الانتاج المتوقفة في القطاعين الزراعي والصناعي ، حيث لم تدر هذه العجلة من دون وقود تشغيلي يتعلق بالخطط الناجحة والقدرات الفنية والادارية الكفوءة والتخصيصات المالية الكافية.

> **لايمكن ان يسير القطاع الزراعي منفرداً أو الصناعي لوحده مالم يسيرا بشكل متواز وبنسب مساهمة عالية في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث لن يتحقق ذلك بين ليلة وضحاها ، بل يحتاج الى الصبر والمطاولة والتخصيصات المالية للموازنات الاستثمارية القادرة على سد حجم الاستثمار المطلوب وفي مختلف القطاعات الاقتصادية ،**

وفي تصريحات سابقة لوزير الصناعة العراقي قدر حاجة القطاع الصناعي الى اكثر من ملياري دولار مع دخول الاستثمار الاجنبي في حيثيات هذا القطاع الذي يعاني من التقادم والخبرة الفنية ، فيما يقدر الخبراء حاجة القطاع الزراعي الى اكثر من مليار دولار للارتقاء بالانتاج مع ضرورة ادخال التقنية الحديثة الى هذا القطاع المهم ، وهذا الامر يعني ان الرؤية الستراتيجية المقبلة ستأخذ بنظر الحسبان حجم الحاجة وطبيعة المشاريع ونوع الاستثمار وقدرة الشركات الاستثمارية على سرعة وجودة التنفيذ.

فالقطاعات الانتاجية كفيلة بتعدد مصادر الدخل وبالتالي تخليص الاقتصاد العراقي من ريعيته المفرطة واعتماده الكبير على النفط ، حيث يمكن ان يكون النفط عنصراً داعماً ومحركاً لعجلة الانتاج في بادىء الامر وصولاً الى دورة اقتصادجية نشيطة تجعل كلا من القطاعين الزراعي والصناعي رديفان للقطاع النفطي في دعم قدرات الاقتصاد الوطني .

ويرى كثير من المراقبين ان القطاعات الانتاجية الفاعلة والنشيطة هي مدعاة لمشهد اعماري وخدمي وتنموي وسياحي عالي المستوى وهي بمجموعها قطاعات تمثل المشهد الاقتصادي المتكامل الذي هو الان أحوج مايكون الى التفاعل مع القدرات الكامنة لديه لجعله اقتصاداً قوياً يشار له بالبنان بين اقتصاديات المنطقة أولاً ، ومن ثم الانطلاق الى اندماج سريع مع الاقتصاد العالمي لاكسابه عناصر القوة الخبرة والامكانية والتقنية ، ولعل الفترة القليلة القادمة هي الفرصة الذهبية للاقتصاد الوطني لامتلاك ناصية التقدم.

abbas.abbas80@yahoo.com